أثر تغير بنية النظام الدولي في تطور ظاهرة الأحلاف الدولية 1648 - 2012

خير سالم ذيابات(*)

ملخص: تبحث هذه الدراسة موضوع التغيرات التي أصابت ظاهرة الأحلاف الدولية في ظل تغير بنية النظام الدولي خلال ثلاث مراحل تاريخية: تبدأ بالنظام الدولي الأوروبي متعدد الأقطاب (1648–1945)، وتمر بالنظام العالمي ثنائي القطبية (1945–1991)، وتنتهي بمرحلة النظام العالمي الجديد، الذي بدأ بالتشكل منذ انتهاء الحرب الباردة عام 1991 حتى يومنا هذا. وقد احتوت الدراسة على دراسة نظرية لظاهرة الأحلاف الدولية والنظام الدولي، في محاولة لرؤية أثر تغير بنية النظام الدولي في تطور ظاهرة الأحلاف الدولية. وقد رصد أهم الأحلاف الدولية في كل مرحلة تاريخية من تطور النظام، وأمكن توضيح خصائصها وطبيعتها، ومن ثم مقارنتها في نهاية الدراسة.

المصطلحات الأساسية: أحلاف دولية، نظام دولي.

مقدمة:

لقد بينت التطورات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي (زوال حلف وارسو، وتجدد نشاط حلف الناتو من حيث التوسع في عضويته ووظائفه) أن ظاهرة الأحلاف الدولية international alliances قد دخلت مرحلة جديدة من تطورها. ليس لأنها أداة توازن دولي فقط، بل لأنها أداة فاعلة من أدوات السياسة الخارجية أيضاً، ويمكن توظيفها في أداء أدوار جديدة في سياسات الدول. فالأحلاف الدولية ظاهرة قديمة، وما زالت مرتبطة بسياسات الدول الفاعلة في النظام الدولي على اختلاف مراحل تطوره.

(*) قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن. khair@yu.edu.jo

وللوقوف على طبيعة التغيرات التي طرأت على هذه الظاهرة، ارتأت الدراسة أن تنتقي ثلاث مراحل تاريخية مر بها تطور النظام الدولي، لترى مدى التطور الذي أصاب هذه الظاهرة الدولية:

1 – المرحلة الأولى: وتشمل مرحلة النظام الدولي الأوروبي متعدد الأقطاب (1648–1945).

2 – المرحلة الثانية: وتشمل مرحلة النظام العالمي ثنائي القطبية (1945–1990).

3 – المرحلة الثالثة: وتشمل مرحلة النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة، التي تمتد منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1990، مروراً بالحادي عشر من سبتمبر 2001، حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة في عام 2012.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تدور مشكلة الدراسة حول معرفة أثر تغير بنية النظام الدولي – منذ عام 1648 إلى عام 2012 وعلى ثلاث فترات– في تطور ظاهرة الأحلاف الدولية؛ مما يتيح إجراء مقارنة تحليلية لسمات ظاهرة الأحلاف الدولية في كل فترة تاريخية. ومن هنا، فإن أهمية الدراسة تكمن في الاعتبارات التالية:

1 – أنها تتناول ظاهرة تتعلق بخيار مهم من خيارات الدول على المستوى الخارجي (خيار التحالف).

2 – أنها تحاول تحليل طبيعة التغيرات التي طرأت على هذه الظاهرة من جراء التطور الذي أصاب بنية النظام الدولي، خاصة تلك التغيرات التي مست عضوية هذه الأحلاف واستراتيجيتها ووظائفها.

3 – أنها ستعمل على تقديم بعض المعلومات المهمة والأساسية للعديد من الباحثين والمهتمين بالعلاقات الدولية – خاصة العرب منهم – على أساس أن جل الكتابات العلمية في مجال هذه الدراسة كانت باللغات الأجنبية؛ مما يتيح للمكتبات العربية رفدها بدراسة نوعية جديدة، تعتمد التحليل العلمي المستقى من واقع الملاحظة والمقارنة، وتحد من اتباع المنهج القانوني، الذي يقتصر على وصف مواثيق الأحلاف ومعاهداتها؛ مما يوفر الفرصة أمام القارئ لفهم أعمق لهذه الظاهرة.

أهداف الدراسة وأسئلتها:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في استكشاف أثر بنية النظام الدولي في تطور ظاهرة الأحلاف الدولية، وكذلك الوقوف على أهم المراحل التي مر بها هذا التطور، ورصد مواطن التغير لهذه الظاهرة. وللوصول إلى هذه الأهداف، ستحاول الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، هي:

1 – ما أهم المراحل التي مر بها النظام الدولي؟ وما سماته في كل مرحلة؟

2 – ماذا نعني بالأحلاف الدولية؟ وما وظائفها؟

3 – ما أهم الأحلاف التي سادت كل مرحلة من مراحل تطور النظام الدولي؟

4 – ما طبيعة التغيرات التي طرأت على ظاهرة الأحلاف الدولية من جراء تطور النظام الدولي؟

حدود الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على متابعة أهم التغيرات التي أصابت الأحلاف الدولية منذ مؤتمر وستفاليا عام 1648 حتى عام 2012 (تاريخ كتابة هذه الدراسة)، من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل تاريخية وفقاً لتطور النظام الدولي. وذلك على اعتبار أن تلك الفترة تسجل لنا بدايات ممارسة سياسات الأحلاف الدولية المهمة، التي جاءت انعكاساً لانتقال النظام الدولي من صيغته الأوروبية التعددية (1648–1945)، إلى بنيته الثنائية القطبية (1945–1990)، وصولاً إلى النظام العالمي الحالي الذي بدأ بالتشكل منذ انتهاء الحرب الباردة في عام 1990. وهناك محدد آخر من محددات هذه الدراسة هو اقتصارها على انتقاء أهم الأحلاف الدولية الجماعية (وليس الثنائية) خلال كل فترة؛ وذلك لأن رصد جميع الأحلاف – جماعية وثنائية – في كل فترة أمر غاية في الصعوبة بالنسبة إلى الباحث، خاصة في ظل تواضع الإمكانات المادية والأكاديمية، التي تتيح له الوصول إلى جميع المعلومات المتعلقة بالمعاهدات والمواثيق لجميع الأحلاف منذ عام 1648 حتى انتهاء فترة الدراسة عام 2012.

فرض الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرض أساسه وجود علاقة بين تغير بنية النظام الدولي والتغير في طبيعة الأحلاف الدولية وأهدافها ووظائفها. فكلما انتقل النظام الدولي من مرحلة إلى أخرى، انعكس ذلك على الأحلاف الدولية القائمة في ظله. هذه العلاقة

ستتوضح بشكل مفصل عند مقارنة ظاهرة الأحلاف عبر فترات تطور النظام الدولي المختلفة. وسوف يختبر هذا الفرض بالاعتماد على تحليل بعض الوقائع الدولية الداعمة للتغيرات التي أصابت ظاهرة الأحلاف.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي في عرض أهم سمات النظام الدولي، ومن ثم خصائص أهم الأحلاف الدولية في كل مرحلة من مراحل تطور النظام الدولي. وللوقوف على مستوى التغير الذي أصاب طبيعة الأحلاف، قامت الدراسة باستخدام المنهج المقارن لتعرف سمات الأحلاف في كل من المراحل الثلاث.

الدراسات السابقة:

لا بد من الإشارة إلى أن الكتابة في موضوع الأحلاف الدولية ما زالت محط اهتمام الكثيرين من باحثي العلاقات الدولية، خاصة الغربيين منهم؛ لذلك، فإن معظم الدراسات والأدبيات العربية – وليست كلها – التي عالجت موضوع الأحلاف ركزت على الجانب الوصفي منها فقط، دون محاولة الخوض في إجراء مقارنة تحليلية لتطورها في إطار النظام الدولي الذي نشأت فيه. ومع ذلك وجد الباحث عدداً من الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع بشكل عام. ومن أهم هذه الدراسات:

1 – دراسة محمد عزيز شكري، (1978)، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية. وعرضت الدراسة لأهم الأحلاف والتكتلات الدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في المعسكرين الغربي والشرقي. وبينت الدراسة أسباب نشأة هذه الأحلاف والتكتلات، وكذلك أهدافها وأجهزتها ومراحل تطورها حتى انتهاء فترة الدراسة في عام 1978. وقد وتوصلت الدراسة إلى أن ظروف الحرب الباردة كانت مسؤولة عن نشأة هذه الأحلاف والتكتلات.

2 – دراسة Bruno، (2004)، The changing nature of military alliances. عرضت الدراسة لبعض أنواع التحالفات العسكرية، خاصة تلك التي أنشأتها الولايات المتحدة بهدف صد خطر الشيوعية في فترة الحرب الباردة، ثم أصبحت تعمل على مكافحة ظاهرة الإرهاب في فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001. وقد خلصت الدراسة إلى أن الأحلاف المؤقتة بالنسبة إلى واشنطن قد تكون أفضل من الأحلاف الدائمة لها؛ نظراً إلى حجم الأعباء المادية والعسكرية التي تتحملها الولايات المتحدة مقارنة بحلفائها.

3 – دراسة مصطفى أحمد أبو الخير، (2005)، النظرية العامة للأحلاف العسكرية. وقد تناولت الدراسة أهم الأحلاف العسكرية عبر مراحل تاريخية مختلفة، مع التركيز على علاقة هذه الأحلاف بالتنظيم الدولي والقانون الدولي. وأخيراً توسعت الدراسة بتقديم حلف شمال الأطلسي كأهم حلف موجود على الساحة الدولية.

4 – دراسة Leeds and Mattes، (2006)، Alliance Politics during the Cold War. وهي من الدراسات المهمة التي تناولت ظاهرة الأحلاف خلال فترة الحرب الباردة. وقد قدمت الدراسة بعض المعلومات الإحصائية عن هذه الأحلاف، التي كانت – في أغلبها – أحلافاً ثنائية.

5 – دراسة Stephen، (2009)، Alliances in a Unipolar World. وقد تطرقت إلى أساليب تحليل السلوك التحالفي لبعض الدول في ظل نظام ما بعد الحرب الباردة؛ بحيث ارتأت أن الدول قد تعمد إلى اتباع أسلوب الموازنة أو المسايرة. كما بينت الدراسة أن أحادية القطبية وغياب الخصوم في هذه المرحلة أعطت الولايات المتحدة هامش حرية أكبر في تنفيذ سياساتها الدولية، وجعل من الدول الأخرى تسعى لمسايرتها دون موازنتها.

وجاءت هذه الدراسة لتتميز عن الدراسات السابقة بما يلي:

1 – أنها دراسة حديثة تمتد فترتها الزمنية حتى عام 2012، وتقدم إطاراً نظرياً لأثر تغير بنية النظام الدولي في تطور ظاهرة الأحلاف الدولية بشكل عام؛ حيث تناولت أهم الأحلاف الدولية في كل مرحلة تاريخية من مراحل الدراسة، وعملت على مقارنة سماتها وخصائصها، للوقوف على مدى التغير الذي أصاب هذه الظاهرة، وهذا ما افتقدته الدراسات السابقة.

2 – أنها جاءت لسد جزء من النقص في الأدبيات العربية، التي تعاني شحاً واضحاً في دراسة مثل هذا الموضوع.

3 – أنها أخذت في تحليل التطور الذي أصاب ظاهرة الأحلاف، ولم تقتصر على الوصف القانوني لوثائق ومعاهدات الأحلاف محل الدراسة، كما فعل الكثير من الدراسات.

4 – أنها تناولت عدداً من الأحلاف لم تتناوله غيرها من الدراسات، توخياً للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

أولاً – مفهوم الأحلاف الدولية وعلاقتها بالنظام الدولي:

يعرف Robert Osgood الحلف (an Alliance) بأنه "معاهدة رسمية تتعهد بموجبها الدول التعاون في مجال استخدام طاقاتها العسكرية، ضد دولة معينة أو عدة دول، وذلك في ظروف معينة" (1968: 17). ويعرفه David Edwards بأنه "تعبير يطلق إجمالاً على تنظيم أو التزام عدد من الدول باتخاذ تصرفات تعاونية معينة ضد دولة أو دول أخرى في ظروف معينة" (1964: 206). في حين يعرفه محمد طه بدوي بأنه "اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضائه من قوة أخرى معينة تبدو مهددة لأمن هؤلاء الأعضاء" (1972: 230). وأخيراً يعتقد سموحي فوق العادة بأن الحلف "ينشأ من معاهدة موقعة بين دولتين أو أكثر تلتزم كل منها بموجبها بتقديم الدعم السياسي والعون العسكري للطرف الآخر في سبيل تحقيق هدف عسكري معين أو نصرة مبدأ سياسي" (1987: 16).

أما ما يتعلق بالنظام الدولي فيعرفه K. J. Holsti بأنه "مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة – قبائل، دول، أمم، أو امبراطوريات– التي تتفاعل بتواتر معقول ووفقاً لعمليات منتظمة" (1967: 27). ويعرف Kenneth Bolding النظام الدولي بأنه "مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمماً أو دولاً، ويضاف إليها أحياناً بعض المنظمات فوق القومية مثل الأمم المتحدة" (زايد مصباح، 2002: 107). أما Mores East فيعرف النظام الدولي بأنه" أنماط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية التي توجد خلال وقت محدد" (فهمي عبد القادر، 1997: 15). ويرى علي الدين هلال أن مفهوم النظام الدولي ينسحب على "شبكة تفاعلات علاقات القوى بشقيها التعاوني والصراعي، التي تنشأ بين أعضاء المجموعة الدولية، والتي تحدث وفق منظومة قيم معينة" (1995: 9–24).

وبشكل عام، يمكن القول إن هناك ثلاثة أنظمة سادت تاريخ العلاقات الدولية منذ مؤتمر وستفاليا 1648:[1]

(1) تجدر الإشارة هنا إلى أن التقسيمات التاريخية للنظم الدولية كانت متباينة، خاصة فيما يتعلق ببداية النظام الدولي الأوروبي متعدد الأقطاب؛ حيث ارتأت بعض الدراسات الانطلاق من مؤتمر فيينا عام 1815 كبداية لهذا النظام وانتهت بالحرب العالمية الأولى عام 1914 كنهاية له. إلا أن الباحث يرى أن النظام الدولي بين عامي 1648–1815؛ وكذلك بين الحربين العالميتين (1914–1945) لم يختلف كثيراً من حيث التفاعلات الدولية عن ذلك الذي ساد منذ معاهدة وستفاليا 1648؛ مما يبرر ضم هذه الفترات في فترة واحدة تمتد من عام 1648 حتى عام 1945.

1 – النظام الدولي الأوروبي متعدد الأقطاب 1648–1945.

2 – النظام العالمي ثنائي القطبية 1945–1990.

3 – النظام العالمي الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة، والذي ما زال قائماً حتى فترة الدراسة عام 2012.

من خلال ما تقدم، نستطيع القول إن النظام الدولي كمجموعة متكاملة من الوحدات المتفاعلة يساعدنا في فهم ظاهرة الأحلاف الدولية بشكل أعمق؛ إذ إنه يوفر الإطار العام الذي يكيف تفاعل الدول بعضها مع بعض، ويقودها إلى تكوين الأحلاف الدولية. علاوة على ذلك، فإن النظام الدولي يرتبط بصورة مباشرة – كما سنرى لاحقاً – بدوافع الدول للدخول بالأحلاف أو إنشائها، وهي تتلخص بشكل عام بالأهداف التالية (Osgood, 1968):

1 – زيادة القوة الخارجية للدولة Accretion of external Power: من خلال تكامل قوة الأطراف المشتركة بالحلف؛ مما يعمل على تعزيز قوة الرابطة بين الحلفاء ضد دولة أخرى أو عدة دول بهدف أغراض دفاعية أو هجومية.

2 – تحقيق الأمن الداخلي للدول Internal Security: من خلال تعزيز الأمن والاستقرار لتلك التي تعاني وجود تهديدات داخلية وتغييرات قد تكون مدعومة من مصادر خارجية؛ مما يسهم في مناصرة السلطة الشرعية، وتقديم المساعدة المادية لها، التي قد تصل إلى التدخل العسكري ضد الأخطار الداخلية.

3 – تقييد الحلفاء وكبحهم Restrain of Allies: من خلال التحكم والسيطرة على المتحالفين بالحفاظ على أمن حليف من نشاطات حليف آخر، قد تشكل نشاطاته تلك خطراً على أمن الأول أو مصالحه. وهذه الوظيفة تتم من خلال طمأنة الأعضاء بألا تتعارض مصالحهم، وبألا ينتهك عضو مصالح آخر، وكذلك من خلال تعهدات تحدد حرية تفاعل الحلفاء.

4 – تحقيق الهيمنة الدولية International Hegenomy ومحاولة إدارة النظام الدولي International System Managment: من خلال بسط هيمنة وزعامة بعض الدول الطامحة التي تسعى لمزيد من المكانة والهيبة الدولية؛ مما يوفر لها فرصة إدارة النظام الدولي المهيمن عليه من قبلها، على النحو الذي يتوافق مع مصالحها ونفوذها.

من خلال ما سبق، نلاحظ أن الدولة المنضمة للتحالف تتخذ من الحلف وسيلة لتحسين موقعها في توزيع القوة العالمي من خلال الوظيفة الأولى. وتقوم أيضاً بالحفاظ على أمنها الداخلي، الذي يعتبر من أسمى الاعتبارات من خلال الوظيفة الثانية. وكذلك فإنها تحاول تجنب خطر الدول الأخرى بوساطة التكيف مع تلك الدول وتقييدها في تحالف واحد من خلال الوظيفة الثالثة. وأخيراً من خلال الوظيفة الرابعة قد تحاول الدولة تبوء مركز يجعلها من الفواعل الدولية التي تمارس نفوذاً في النظام الدولي.

ثانياً – الأحلاف الدولية في النظام الدولي الأوروبي متعدد الأقطاب 1648–1945:

تعود بدايات هذا النظام إلى معاهدة سلام وستفاليا 1648 التي أنهت الحروب الدينية في القارة الأوروبية، وأكدت الفكرة القومية في وجود الدول واستقلالها؛ مما قاد بعد ذلك إلى نشأة نظام دولي قائم على صراع بين المصالح القومية، ومرتكز على سياسة توازن القوى في أوروبا (Mastanduno, 1999). وقد تحددت معالم هذا النظام بشكل جلي بعد مؤتمر فينا عام 1815، وذلك من خلال وجود مجموعة الدول القومية المتوازنة نسبياً في قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية، التي كانت تتفاعل فيما بينها بشكل يميزها عن غيرها من الدول. ويذكر أن عدد الأقطاب في هذه المرحلة كان متفاوتاً: ففي القرن الثامن عشر تجسدت التعددية القطبية بثمانية أقطاب، هي: بريطانيا، والمملكة النمساوية، وفرنسا، وروسيا، وبروسيا، والسويد، وإسبانيا، والدولة العثمانية (Holsti, 1967). وفي القرن التاسع عشر تمثلت في ستة أقطاب، هي: بريطانيا، والنمسا، وفرنسا، وبروسيا، وروسيا، والمانيا، وايطاليا. وفي النصف الأول من القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، دار محور تفاعل هذا النظام الدولي حول ثمانية أقطاب، هي: ألمانيا، وإيطاليا، والدولة العثمانية، وبريطانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، واليابان (فهمي عبد القادر، 1997).

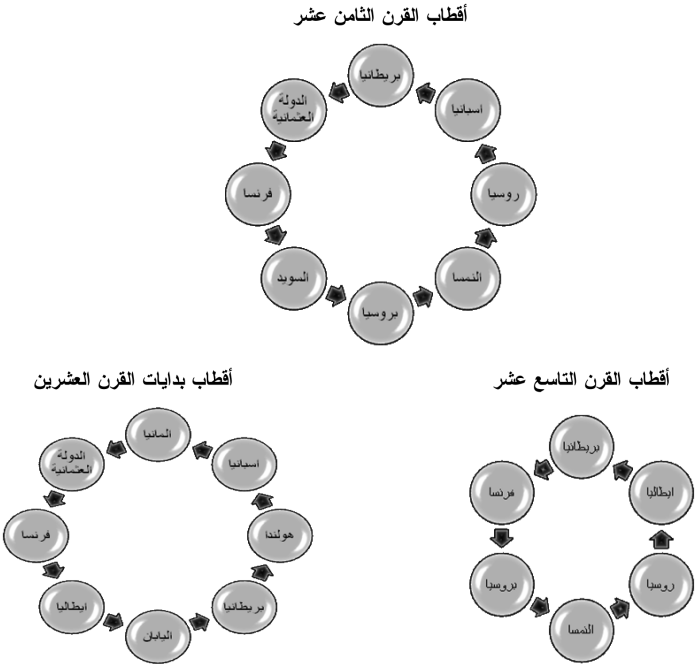

شكل (1)
النظام العالمي متعدد الأقطاب 1648–1945

أما بالنسبة إلى أهم الأحلاف الدولية التي ظهرت في هذا النظام فهي:

1 – العصبة المقدسة The Holy League 1684: وقد نشأت بمبادرة من البابا إنوسينت الحادي عشر، الذي دعا إلى قيام حلف مقدس ضد خطر الدولة العثمانية. وقد ضمت هذه العصبة الامبراطورية الرومانية المقدسة المكونة من كل من مملكة النمسا وبولندا والبندقية، إضافة إلى روسيا التي انضمت إلى هذا الحلف عام 1686. وقد استطاع هذا التحالف التصدي للخطر التركي في معركة موهاج الثانية عام 1687.

2 – التحالفات التي قامت بين عدد من الدول الأوروبية ضد محاولات فرنسا للهيمنة على القارة الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان أهمها (Godlad, 2012):

– تحالف كل من بروسيا، النمسا، بريطانيا، إسبانيا، سردينيا، وهولندا، ضد فرنسا في عام 1792.

– تحالف كل من بريطانيا، النمسا، روسيا، نابولي، وتركيا، ضد فرنسا في عام 1798.

– تحالف كل من بريطانيا، النمسا، روسيا، ونابولي، ضد فرنسا في عام 1804.

– تحالف كل من بريطانيا، روسيا، بروسيا، ساكسونيا، والسويد، ضد فرنسا في عام 1806.

– تحالف كل من بريطانيا، النمسا وإسبانيا، ضد فرنسا في عام 1809.

– التحالف الرباعي The Quadruple Alliance 1813: ضم كلاً من روسيا، بروسيا، النمسا، والسويد ضد فرنسا؛ مما أدى إلى احتلال باريس ومهد لمؤتمر فينا 1815.

3 – الحلف المقدس The Holy Alliance 1815: أنشأت كل من روسيا والنمسا وبروسيا ثم بريطانيا وفرنسا ما يسمى بالحلف المقدس، وكان يهدف إلى المحافظة على الأوضاع الدولية والإقليمية، وإلى التشاور فيما يخص الحفاظ على السلام والاستقرار في القارة الأوروبية (مصطفى أبو الخير، 2005).

4 – تحالفات حرب القرم 1853–1856: ضمت كلاً من بريطانيا، وفرنسا، والدولة العثمانية، ضد روسيا؛ بهدف الحيلولة دون هيمنة روسيا على منطقة البلقان؛ مما مهد بعد ذلك إلى اعتراف القوى الأوروبية بالدولة العثمانية كفاعل رئيس في توازن القوى في قارة أوروبا (ممدوح منصور، 1997).

5 – عصبة الأباطرة الثلاثة The League of the Three Emperors 1873: وقد قامت بين كل من ألمانيا، والامبراطورية النمساوية المجرية، وروسيا؛ بهدف الدفاع عن الدول الأعضاء في حال تعرضها لخطر خارجي. كما تعهد الموقعون بالإبقاء على حالة توازن القوى في أوروبا (مصطفى أبو الخير، 2005).

6 – الحلف الثلاثي Triple Alliance 1882: وهو التحالف العسكري الذي جمع بين ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية وإيطاليا، واستمر منذ عام 1882 حتى بداية الحرب العالمية الأولى في عام 1914. وقد تمثلت أغراض هذا التحالف بالدفاع عن أي عضو يهاجم من جانب قوتين أو أكثر، أو من قبل فرنسا وحدها. إلا أن إيطاليا كانت قد أعلنت أن تعهداتها ليست موجهة ضد بريطانيا. وقد جدد هذا التحالف في عام 1902 ، إلا أن إيطاليا قدمت هذه المرة ضماناً سرياً بعدم الاعتداء لفرنسا. ومع قيام الحرب عام 1914 تعهدت إيطاليا بتقديم الدعم لقوات المحور،

ولكنها لاحقاً دخلت الحرب إلى جانب دول الوفاق ضد الإمبراطورية النمساوية المجرية في 1915 وضد ألمانيا في 1916 (ممدوح منصور، 1997).

7 – تحالفات الحرب العالمية الأولى 1914–1918: وضمت بريطانيا، وفرنسا، وروسيا (حتى قيام الثورة البلشفية عام 1917)، والولايات المتحدة (1917–1918) ضد ألمانيا، والامبراطورية النمساوية، والدولة العثمانية وبلغاريا (كاظم نعمة، 1992).

8 – تحالفات الحرب العالمية الثانية 1939–1945: وضمت كلاً من بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ضد كل من ألمانيا النازية، وإيطاليا، وهنغاريا، ورومانيا، وفنلندا، واليابان (كاظم نعمة، 1992).

وإذا ما حاولنا رصد أهم سمات هذا النظام وانعكاسها على ظاهرة الأحلاف، وجدناها تتمثل في النقاط التالية (إسماعيل مقلد، 1979):

1 – اقتصار وحدات التعامل الدولي على الدول القومية باعتبارها الفاعل الرئيس في المجتمع الدولي؛ مما حصر التفاعلات الدولية بعلاقات حكومية محدودة بين الدول ذات السيادة. فأية علاقات أخرى خارج إطار الدول القومية (منظمات دولية، شركات متعددة الجنسية، منظمات غير حكومية) همشت ولم تعتبر من صميم التفاعلات الدولية. وقد أثر ذلك في ظاهرة الأحلاف، التي ارتبط قيامها في هذه الفترة بالدول القومية وحدها، التي كانت تشكل مصدر التهديد والخطر الخارجي في ضوء تنافسها وصراعها على النفوذ الدولي. فالدول القومية كفاعل رئيس في النظام الدولي تبني أحلافاً ضد تهديد دول قومية أخرى. ومن ثم لم تعرف الأحلاف الدولية في هذا النظام مصادر تهديد أخرى خارج إطار الدول القومية، التي تستدعي قيام أحلاف لمواجهتها.

2 – سيطرة المبادئ السياسية (مبدأ السيادة القومية، ومبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، ومبدأ الولاء القومي) على سلوك الدول القومية؛ مما جعل هذه الدول تتفاعل وفقاً لاعتبارات خاصة بها، منبثقة من تعريفها الذاتي لمصالحها القومية، التي لا تقبل أية سلطة خارجية فوق قومية قد تقوم بتدخل غير مشروع في شؤونها الداخلية. لذلك ارتبط سلوك الدول القومية عند بناء الأحلاف بالمبادئ السياسية التي سيطرت على أيديولوجية الدول آنذاك (مبدأ السيادة القومية، ومبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، ومبدأ الولاء القومي). فعملية الدخول في

الأحلاف والخروج منها كانت عملية رضائية لمتابعة مصالح الدولة، وتتم بحسب مبدأ سيادة الدولة القومية، وبمحض إرادتها، ودون تدخل سلطة أعلى من سلطتها. كما أن الالتزام بتقديم العون العسكري وقت الحرب كان يتم من خلال الإبقاء على القيادات الوطنية لهذه القوات مع وجود قدر من التنسيق بين القيادات العسكرية المختلفة.

3 – محدودية أدوات التأثير الدولي، التي غالباً ما كانت تتمثل بالضغوطات الدبلوماسية أو العسكرية التي تمارسها دولة ضد أخرى. لذلك كانت وظائف الأحلاف محدودة، وتقتصر على المجال العسكري والأمني بالدرجة الأولى، وتتمثل في ردع العدوان الخارجي الذي يمثل تهديداً مشتركاً للدول المتحالفة من خلال زيادة القدرات العسكرية لهذه الدول؛ مما يمكنها من موازنة التهديد المشترك، من أجل هزيمته، أو منعه من تكرار عدوانه. ولعل التحالفات الأوروبية التي قامت ضد فرنسا عام 1815، إضافة إلى تحالفات الحربين العالميتين ضد ألمانيا مثال واضح على ذلك (ممدوح منصور، 1997).

4 – انحصار مركز ثقل تفاعلات النظام الدولي في أوروبا الغربية، خاصة أن معظم أقطاب هذا النظام كانت دولاً أوروبية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، النمسا)، وكذلك كانت معظم مناطق العالم في حالة تبعية استعمارية لهذه الأقطاب. ومن ثم حملت معظم الأحلاف التي قامت في هذه الفترة الزمنية الهوية الأوروبية، على أساس أن أوروبا كانت محور التفاعلات الدولية آنذاك، مع غياب واضح للأحلاف الدولية في باقي مناطق العالم (آسيا، وإفريقيا، وأمريكيا اللاتينية)، التي تكاد تكون معدومة نظراً لوقوع معظم هذه المناطق تحت الاستعمار الأوروبي.

5 – عدم تدويل الصراعات والتوترات الداخلية نظراً إلى عدم تطور وسائل الاتصال آنذاك، إضافة إلى عدم تشابك المصالح الدولية لدرجة تستدعي التدويل أو التدخل الخارجي. فنشأة الأحلاف في هذه المرحلة ارتبطت بمحاولة ردع خطر مشترك يمثل درجة حقيقية من تهديد الأمن القومي لبعض الدول؛ مما جعل علاقات التحالف مقتصرة على الدول التي تجابه التهديدات نفسها فقط، دون أن يدوّل هذا الخطر، ومن ثم تحشد دول أخرى في علاقات التحالف دون أن تكون مهددة بشكل كبير.

6 – غياب الاختلاف الأيديولوجي من بيئة النظام الدولي؛ مما جعل غالبية الصراعات الدولية قائمة على خلافات مصالح بين الدول القومية والعائلات المالكة. فقد أعطى غياب القيود الأيديولوجية عن سلوك الدول القومية هامش مناورة أكبر

لهذه الدول في تشكيل الأحلاف الدولية، وجعلها أكثر مرونة في الانضمام للأحلاف وفي الانسلاخ عنها. فانضمام دولة ما أو انسحابها من الحلف كان يعود لاعتبارات المصلحة القومية للدولة، وليس لاعتبارات أيديولوجية تربطها بباقي الحلفاء. هذا الأمر انعكس على مرونة التحالفات القائمة في هذه الفترة؛ بحيث إنها كانت متبدلة وفقاً لاعتبارات توازن القوى ومصالح الدول القومية. ولعل هذه الصورة تتوضح من خلال سلوك إيطاليا التحالفي في أثناء الحرب العالمية الأولى، وكذلك انضمام الاتحاد السوفييتي إلى الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ضد الخطر النازي على الرغم من أن هناك عدم انسجام أيديولوجي بين الاتحاد السوفييتي والحلفاء (Denerstein, 1965).

7 – ترويج الثقافات القومية لبيان مكانة الدول لم يحظ بأولوية مهمة على أجندة السياسات الخارجية للدول القومية؛ مما جعل هذه الثقافات محدودة ومقتصرة على بيئتها الإقليمية. فاهتمام الأحلاف في هذه الفترة الزمنية انصب فقط على تحقيق مصالح متعلقة باعتبارات توازن القوى، وتحقيق بعض المكاسب المادية، دون الاهتمام بترويج الثقافة الأيديولوجية لهذه الأحلاف. ولعل عدم التطور في سبل الاتصال وعدم وجود تشابك كثيف في مصالح الدول القومية آنذاك جعل أحلاف هذه المرحلة مرتبطة ببعض الأهداف التقليدية (مواجهة عدو مشترك)، وجعل قيام هذه الأحلاف مؤقتاً ومرتبطاً بوقت الحروب فقط.

8 – غياب آلية دولية لتحكيم خلافات المصالح بين الدول القومية؛ مما جعل التفاوض والحرب هما الوسيلتين المباشرتين لتسوية تلك الخلافات. فغياب المنظمات والمؤسسات الدولية أفسح المجال أمام التحالفات الدولية لأن تتولى دوراً مهماً في حسم الخلافات والصراعات التي دارت في القارة الأوروبية. فخطر نابليون للهيمنة على أوروبا في عام 1814 لم يوقفه إلا تحالف الجيوش الأوروبية (البريطانية، والروسية، والبروسية، والنمساوية). ولا ننسى أن دول الحلفاء (بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة بالدرجة الأولى) هي التي أوقفت الخطر الألماني خلال الحربين العالميتين، على الرغم من وجود عصبة الأمم، التي وقفت عاجزة عن الحيلولة دون وقوع الاعتداءات الألمانية على الدول الأوروبية.

9 – التفرقة القاطعة بين حالتي الحرب والسلام في علاقات الدول، مع ملاحظة أن الحرب كانت تقليدية ونتائجها كانت معتمدة على العامل العسكري، خصوصاً في

ظل وجود علاقة طردية بين مقومات العامل العسكري ودرجة شعور الدولة بالأمن. وقد تمثل انعكاس ذلك بأن الأحلاف الدولية كانت من أهم أدوات التوازن الدولي في الصراع بين الدول، إلا أن مقدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية اتسمت بالبدائية؛ مما أعطى البعد الكمي في تشكيل هذه الأحلاف (عدد الفرق العسكرية، عدد المعدات العسكرية) أهمية فاقت البعد الكيفي (نوعية الأسلحة أو نوعية تدريب القوات).

ثالثاً – الأحلاف الدولية في النظام العالمي ثنائي القطبية 1945–1990:

بدأ هذا النظام بالتشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، بعد أن بدأت الشكوك والعدائية تتنامى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حول العديد من القضايا الأيديولوجية والاستراتيجية (أزمة تركيا واليونان عام 1947، وأزمة برلين عام 1948)؛ مما أفضى إلى نظام عالمي جديد، تجسد في قطبية ثنائية (Bipolar System)، تقوم على أساس وجود قطبين متفوقين في مراكز القوى المؤثرة في المجتمع الدولي (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، ويحكمهما تناقض أيديولوجي (الليبرالية مقابل الماركسية) وسلسلة من السياسات المتعارضة، التي انقسمت على أثرها دول العالم –بحسب مصالحها– إلى معسكرين، يدور كل منهما في فلك كل قطب: معسكر غربي تحت قيادة الولايات المتحدة، وضم بشكل رئيس كلاً من: دول أوروبا الغربية، واليابان، وعدد من دول العالم الثالث، ومعسكر شرقي تحت قيادة الاتحاد السوفييتي، وضم بدوره كلاً من: دول أوروبا الشرقية، والصين، وعدد آخر من دول العالم الثالث (Roy, 1994).

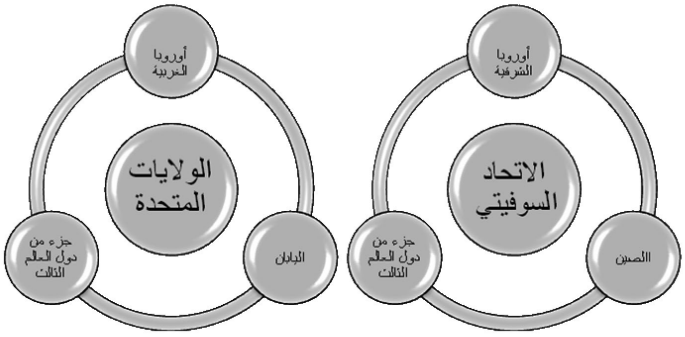

شكل (2)
النظام العالمي ثنائي القطبية 1945–1990

وقد بدأ هذا الانقسام الأيديولوجي يلقي بظلاله على ظاهرة الأحلاف الدولية، خاصة أن الأمم المتحدة كانت في بداياتها، ولم يكن هناك قناعة راسخة لدى قطبي المعسكرين بالاعتماد على هذه المنظمة في مسائل الأمن القومي. لذلك كانت النتيجة ظهور نشاط ملحوظ للقوتين في بناء الأحلاف الدولية، التي كان من أهمها:

1 – حلف الريو في أمريكا اللاتينية The Inter American Treaty of Reciprocal Assistance (Rio Pact): وقد أعلن عن قيامه في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1947 في معاهدة للمساعدة المتبادلة بين دول أمريكا اللاتينية، التي ضمت كلاً من: الولايات المتحدة الأمريكية، وكوبا، وهندوراس، والمكسيك، وجواتيمالا، والسلفادور، ونيكاراجوا، وهاييتي، وجمهورية الدومنيكان، وكوستاريكا، وبنما، وفنزويلا، والأكوادور، وكولومبيا، وبيرو، وبوليفيا، وبارجواي، والبرازيل، وشيلي، والأرجنتين، وأورجواي. ويعد هذا الحلف من أقدم الأحلاف الدولية العسكرية في فترة الحرب الباردة. وقد جاء توقيع ميثاقه نتيجة لجهود الولايات المتحدة الهادفة إلى تحقيق التعاون العسكري بين الدول الأعضاء للدفاع عن القارتين الأمريكيتين – بما في ذلك كندا والقطبان الشمالي والجنوبي – ضد أي خطر محتمل (خاصة الخطر الشيوعي) يقع على أمن الدول المتحالفة (محمد شكري، 1978).

2 – حلف شمال الأطلسي (NATO) North Atlantic Treaty Organization: وقد جاءت فكرة إنشائه بتوقيع معاهدة بروكسل عام 1948، من قبل: بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورج، ثم انضمت إليها الولايات المتحدة في حزيران 1948، وما لبثت أن انتهت بالتوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلسي في 4 نيسان 1949، ووقع مع الولايات المتحدة الأمريكية كل من: كندا، والدنمرك، وأيسلندا، وإيطاليا، والنرويج، والبرتغال، ثم انضمت تركيا واليونان عام 1952، وألمانيا عام 1955، وإسبانيا عام 1982، ليصل عدد أعضاء هذا الحلف إلى 16 عضواً في هذه المرحلة. وقد كان الهدف الرئيس لهذا الحلف هو عرقلة المد الشيوعي في أوروبا، والدفاع عن دول أوروبا الغربية بشكل خاص، بعد أن وقعت معظم دول أوروبا الشرقية في قبضة الاتحاد السوفيتي (محمد شكري، 1978).

3 – حلف الأنزوس (ANZUS Treaty) The Australia, New Zealand, United States Security Treaty: ووقعت معاهدته عام 1951 بين كل من الولايات

المتحدة، وأستراليا، ونيوزلندا، بهدف ردع أي عدوان (الشيوعي خاصة) قد يقع على منطقة جنوب – غرب حوض الباسفيك (إسماعيل مقلد، 1979). إلا أن الأزمة التي وقعت بين الولايات الولايات المتحدة ونيوزلندا في عام 1986 حول استخدام الموانئ النيوزلندية من قبل البحرية الأمريكية، دفع واشنطن إلى تعليق التزاماتها الدفاعية تجاه نيوزلندا؛ مما حول التحالف إلى تحالف ثنائي بين الولايات المتحدة وأستراليا (مصطفى أبو الخير، 2005).

4 – حلف جنوب شرق آسيا أو حلف مانيلاSouth East Asia Treaty Organization (SEATO): وتزامنت الدعوة إلى إنشائه مع قيام الصين الشيوعية في القارة الآسيوية عام 1949. ثم أدت الحرب الكورية 1950–1953 وكذلك حرب فرنسا في الهند الصينية دوراً بارزاً في التعجيل بتوقيع معاهدته في سبتمبر 1954 بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وأستراليا، ونيوزلندا، وباكستان، وتايلاند، والفلبين. وحددت كل من جنوب شرقي آسيا وجنوب غرب الباسفيكي، إضافة إلى كمبوديا ولاوس وجنوب فيتنام، مناطق جغرافية يمارس في نطاقها الحلف نشاطه الدفاعي في مواجهة التهديد الشيوعي. وقد انتهى العمل بهذا الحلف عام 1977 (إسماعيل مقلد، 1979).

5 – حلف المعاهدة المركزية Central Treaty Organization (CENTO): جاءت فكرة قيامه بعيد تطورات الحرب الكورية، التي عكست مدى التنامي الشيوعي في القارة الآسيوية، مما دفع الولايات المتحدة للتفكير في إقامة نظم دفاعية في المناطق الحيوية في العالم، التي تتصدرها أهمية منطقة الشرق الأوسط؛ التي تحتوي على أضخم احتياطي بترولي في العالم، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي المتميز. كل هذا أدى إلى ظهور فكرة "الحزام الشمالي" عام 1953، التي تضمنت تأسيس محور دول الشرق الأوسط الشمالية القريبة من الاتحاد السوفيتي (تركيا، وباكستان وإيران والعراق). وقد تمثلت بداية هذا الحلف باتفاق تركي – عراقي في عام 1955، انتهى بانضمام بريطانيا وباكستان وإيران إلى الميثاق التركي – العراقي في العام نفسه 1955. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة هي التي تقدمت باقتراح هذا الحلف، علم الرغم من عدم انضمامها إليه، مفضلة اقتصار دورها على المشاركة في اللجان الاقتصادية والعسكرية، مع الاحتفاظ بسلطة اتخاذ القرارات العامة من خلال بريطانيا، التي فوضت بقيادة هذا الحلف. وبغض النظر عن رفض معظم الدول العربية الانضمام إليه، فإن الضعف كان سمة هذا التحالف؛ نظراً للعديد

من الأسباب، يقف على رأسها النجاح السوفييتي في التقارب الذي حققه مع فواعل المنطقة وخصوصاً مع كل من تركيا وإيران ومصر؛ مما قاد إلى انقضاء هذا التحالف في عام 1979 (مصطفى أبو الخير، 2005).

6 – حلف وارسو Warsaw Treaty Organization (WTO): وقد جاء قيام هذا الحلف تزامناً مع انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف الناتو عام 1955، وإعادة تسليحها؛ مما حدا بالاتحاد السوفييتي أن يعده تهديداً خطيراً لمصالحه. وإزاء ذلك، أبرم مع دول أوروبا الشرقية –التي كان قد أبرم معها العديد من التحالفات الثنائية – معاهدة تحالف جماعية، سميت بميثاق وارسو Warsaw Pact، الذي ضم كلاً من: الاتحاد السوفييتي، وألبانيا (انسحبت من الحلف عام 1968)، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وجمهورية ألمانيا الشرقية، والمجر، وبولندا، ورومانيا. وبذلك شكل حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفييتي الموازن العسكري لحلف الناتو. وعلى الرغم من وظيفة الموازن لحلف الناتو التي قام بها هذا الحلف خلال الحرب الباردة، فإن انهيار المعسكر الشيوعي قاد إلى انحلال حلف وارسو عام 1991 (مصطفى أبو الخير، 2005).

وإذا ما حاولنا رصد التغيرات التي طرأت على النظام الدولي في هذه المرحلة، وانعكاس هذا التغير على ظاهرة الأحلاف، فإنه يمكن إجمالها بالنقاط التالية (إسماعيل مقلد، 1979):

1 – تغير أطراف النظام والزيادة الكمية في عددها بسبب حصول الكثير من دول العالم الثالث على استقلالها السياسي. فبعد أن اقتصرت تفاعلات النظام السابق على عدد محدود من الدول القومية، انفتحت المجتمعات سياسياً واقتصادياً في هذه الفترة التاريخية بعضها على بعض؛ مما عمل على توسيع الإطار التقليدي للعلاقات الدولية، وأتاح فرصة للفواعل الدولية الأخرى (منظمات دولية، شركات متعددة الجنسية، منظمات غير حكومية) لأن تكون طرفاً مهماً في عملية التفاعل الدولي، بعيداً عن الوصاية التقليدية للدولة القومية على هذه الفواعل؛ مما جعل قطبي النظام العالمي في هذه المرحلة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) يبحثان عن القوة والنفوذ في المناطق التي استقلت حديثاً، بهدف كسب حلفاء جدد. من هنا برز نشاط الولايات المتحدة في محاولة إقامة سلسلة من الأحلاف الاستراتيجية في المناطق الاستراتيجية في العالم، وبهدف تطويق الاتحاد

السوفييتي: ففي آسيا حاولت واشنطن من خلال حلف جنوب شرق آسيا استقطاب كل من باكستان وتايلند والفلبين لربطها بالمعسكر الغربي. وفي الشرق الأوسط عملت كذلك على استقطاب دول مستقلة حديثاً مثل العراق والأردن وبعض الدول العربية الأخرى لربطها بحلف بغداد. وفي أمريكا اللاتينية نجحت الولايات المتحدة في دعم العديد من الأنظمة عن طريق معاهدة الدول الأمريكية للمساعدة المتبادلة، أو ما سمي بحلف الريو الذي أقيم في عام 1947.

2 – اتساع الرقعة الجغرافية للنظام بحيث أصبحت تشمل العالم كله بعد أن كانت محصورة فقط في أوروبا (إسماعيل مقلد، 1979). ومن ثم لم تعد ظاهرة الأحلاف الدولية مقتصرة على التحالفات الأوروبية. فمع توسع النظام الدولي وخروجه إلى العالمية توسعت معه أيضاً هذه الظاهرة وأصبحت ظاهرة عالمية موجودة في كل قارات العالم؛ نظراً للوجود السياسي والعسكري للقطبين في معظم المناطق الحيوية في العالم، سواء كانت في آسيا، أم إفريقيا، أم في أمريكا اللاتينية. فإذا ما حاولنا تسليط الضوء على سياسة الاحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة خلال هذه الفترة، وجدنا أن شبكة الأحلاف التي أقامتها بشقيها الجماعي والثنائي خرجت عن إطارها الأوروبي واتسع مجالها الجغرافي لتشمل قارات العالم كافة. ففي أوروبا أقامت حلف شمال الأطلسي، وفي آسيا كان هناك حلف جنوب شرق آسيا، وحلف بغداد. وفي أستراليا كان هناك حلف الأنزوس. إضافة إلى بعض التحالفات الثنائية التي أقامها القطبان في العديد من المناطق الحيوية في العالم.

3 – التحول الجذري في مراكز توزيع القوة من خلال ظهور قطبين لا ينتميان إلى القارة الأوروبية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي)، مما أخضع القارة الأوروبية لسيطرة دول غير أوروبية، دارت حولها معظم التفاعلات الدولية. ومن ثم انعكس ذلك على الأحلاف القائمة آنذاك بحيث انتقلت من صيغتها القديمة القائمة على التمركز حول أقطاب أوروبية متعددة (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا)، وأصبحت تدور حول قطبي الحرب الباردة المتناقضين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي). فكانت أهم الأحلاف الدولية في هذه الفترة كل من حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، اللذين شكلا الأداتين العسكريتين لمعسكري الحرب الباردة.

4 – تنامي أهمية العامل الأيديولوجي في تفاعلات النظام الدولي، الذي أدى

إلى انقسام دول العالم وفق أسس أيديولوجية بالدرجة الأولى؛ مما قاد إلى وجود معسكرين متناقضين في العقائد السياسية والاقتصادية. فمع تضاعف أهمية الأيديولوجية في سلوك الدول، انعكس ذلك على عملية انضمام الدول إلى الأحلاف، أو على انسحاب تلك الدول من تلك الأحلاف الدولية أو الانسلاخ عنها. فالعامل الأيديولوجي أثر في المرونة النسبية التي تمتعت بها الدول القومية عند الانضمام إلى الأحلاف الدولية. فالانضمام للأحلاف الغربية – كحلف الناتو مثلاً – كان مرتبطاً بوجود حد معين من التجانس الأيديولوجي القائم على تبني القيم الليبرالية، بينما أدت الأيديولوجية الماركسية دوراً مهماً في وجود حلف وارسو.

5 – تنامي دور وسلطات الفواعل الدولية الأخرى من غير الدول القومية؛ مما أفقد هذه الدول مسألة احتكارها للسلطة في النظام الدولي. ومن ثم قاد إلى تراجع أهمية المبادئ الرئيسة التي حكمت سلوك الدول (السيادة القومية، وعدم التدخل، والولاء القومي) في ظل ذلك النظام (إسماعيل مقلد، 1979). فقد أسهمت الأحلاف الدولية في هذه المرحلة من تطور النظام الدولي في إفقاد الدول القومية لجزء من سيادتها الوطنية، خاصة فيما يتعلق بالسيادة على قواتها العسكرية. ففي هذه المرحلة ونتيجة لتشابك مصالح الدول المتحالفة ولتطورات الحرب الباردة، خاصة فيما يتعلق بتطور نظم التسليح، كان لا بد من دمج القوات المتحالفة تحت قيادة واحدة، تعمل على إدارة عمليات التنسيق والتخطيط العسكري، كما كان الحال في حلفي الناتو ووارسو. هذا أعطى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ميزة السيطرة والتدخل في بعض شؤون قوات الحلف كافة، ومن ثم حد من سيادة حلفائهما المطلقة على قواتها الوطنية.

6 – تطور وسائل التأثير الدولي، فلم تعد مقتصرة على وسائل الضغط العسكري والدبلوماسي؛ حيث أصبحت تتخذ أشكالاً مختلفة، منها الوسائل الاقتصادية والثقافية والأيديولوجية، وتلك المتعلقة بتأثير الرأي العام. فمع زيادة أدوات التأثير بدأت وظائف أخرى تظهر على أجندة الأحلاف، مثل: تقييد الحلفاء والهيمنة والسيطرة على المتحالفين، إضافة إلى وظيفة إظهار الهيبة والمكانة الدولية. وهذا واضح من خلال استخدام كل من واشنطن وموسكو لحلفي الناتو ووارسو للسيطرة على حلفائهما من الدول الأوروبية بحكم ما يقدمانه لحلفائهما من مساعدات عسكرية واقتصادية وسياسية؛ مما يعمل على زيادة تبعية هذه الدول للقطبين، ويزيد من مكانة القطبين ونفوذهما المتفوق في النظام السائد آنذاك.

7 – التحول التدريجي في مفهوم القوة، من خلال تنامي أهمية قواعد القوة الكامنة (القوة الاقتصادية والتكنولوجية) وعلى حساب القوة الفعلية (القوة العسكرية)؛ مما جعل قوة الدولة مرتبطة بتداخل عدة عوامل، ولا تقتصر على العامل العسكري فقط. فلو ألقينا نظرة على حلف الناتو الذي هو أهم الأحلاف الغربية في هذه المرحلة لوجدنا أنه أظهر قدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية التي عكست تحولات القوة من خلال تدعيم التحالف العسكري بشبكة من العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية، التي زادت من قوة الرابطة التي جمعت الولايات المتحدة بدول أوروبا الغربية، مما قاد لاحقاً إلى الحفاظ على استمرار الحلف وبقائه. على العكس من ذلك، فإن افتقاد الاتحاد السوفييتي لخاصية التكيف مع تحولات القوة من خلال التركيز على الجانب العسكري، وعدم إعطاء قواعد القوة الكامنة الأهمية المطلوبة، أسهم في عدم قدرة حلف وارسو على مجاراة التغيرات الدولية لتحولات القوة، ومن ثم حد من قدرته على البقاء والاستمرار؛ مما مهد لانهياره لاحقاً.

8 – بروز ظاهرة تدويل الصراعات الداخلية التي أصبحت من مميزات هذا النظام الدولي، وذلك في ظل وجود مصالح متشابكة مع الدول الكبرى، وخاصة مع قطبي النظام، اللذين عملا على توظيف هذه الصراعات في سياساتهما الخارجية. فبحكم هيمنة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على النظام العالمي في هذه الفترة، فإن الصراعات الداخلية أخذت بعداً دولياً استلزم حضور القوتين العظميين، واتضح ذلك من خلال العديد من الأزمات كالأزمة الإيرانية في عام 1946، وأزمة برلين في عامي 1948 و1961، والأزمة الكوبية في عام 1961، إضافة إلى تطورات الصراع العربي الإسرائيلي. ولا ننسى أن كلاً من واشنطن وموسكو استطاعت توظيف علاقاتها التحالفية من أجل ضمان سيطرتها على مواقف حلفائها من هذه الأزمات، لتكون منسجمة مع مواقف القطبين على الأقل. إضافة إلى ذلك، فإن درجة عدم التكافؤ بين قوة القطبين وحلفائهما مكنت واشنطن وموسكو من توظيف حلفي الناتو ووارسو في التدخل المباشر في بعض الأزمات الدولية للضغط على حلفائهما: كما فعلت الولايات المتحدة خلال أزمة السويس عام 1956، وكما فعل الاتحاد السوفييتي خلال الأزمتين المجرية في عام 1956 والتشيكوسلوفاكية عام 1968، وهذا أعطى الأحلاف مبرراً لتدويل بعض الصراعات الداخلية في هذه الفترة، على أساس أنها مسألة تخص التحالف بشكل عام وليس الدولة المعنية فقط.

9 – التطور الهائل في تكنولوجيا التسلح الذي جاء نتيجة رغبة قطبي النظام

بالهيمنة العسكرية؛ مما قاد إلى حالة من سباق التسلح حول امتلاك الوسائل العسكرية الأكثر تطوراً، التي تسمح بالتفوق على الطرف الآخر؛ مما أفضى إلى التوصل إلى إنتاج أسلحة جديدة أكثر تطوراً: كالقنابل الذرية والهيدروجينية، والطائرات الاستراتيجية، والغواصات الذرية، والصواريخ عابرة القارات المزودة برؤوس نووية. كل هذا أدى بالقوتين إلى الخروج عن النمط التقليدي للحرب (امتلاك فرق عسكرية وأسلحة تقليدية) لتصل إلى مرحلة احتمال قيام الحرب النووية بين الطرفين، التي خلقت حالة من الردع المتبادل بين القطبين وأنصارهما (ريمون حداد، 2000). فمع هذا التطور، عمل كل من قطبي النظام على توظيف هذه الأسلحة المتطورة في مبادئ واستراتيجية الأحلاف التي كانا يتزعمانها؛ بهدف توفير قدر أكبر في زيادة القوة الهجومية والدفاعية، التي تهدف إلى ردع الطرف الآخر؛ مما انعكس على استراتيجية الحلفين الرئيسين في هذه المرحلة (الناتو ووارسو)، التي قامت على إمكانية استخدام الأسلحة النووية في أية مواجهة محتملة بينهما. ونتيجة ذلك حلت الأهداف السياسية محل الأهداف العسكرية لدى الأحلاف، فأولوية الأهداف السياسية خلقت إقراراً لدى القوى الرئيسة بتجنب الحرب أكثر من الرغبة في خوضها، ومن ثم وجدت حالة ردع عسكري حققت التوازن بين الأحلاف؛ لأن الصراع المتبادل سيؤدي إلى دمار كلا القطبين (Denerstein, 1965).

رابعاً – الأحلاف الدولية في نظام ما بعد انتهاء الحرب الباردة 1990– 2012:

مع سقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفييتي، انتهى النظام العالمي ثنائي القطبية الذي ساد فترة الحرب الباردة 1945–1990، لتبدأ بعده مرحلة جديدة، تشكل خلالها نظام عالمي جديد، دارت حوله الكثير من الآراء. أهم هذه الآراء ترى أن النظام القائم حالياً هو نظام أحادي القطبية (Walt, 2009)، استناداً إلى انهيار أحد قطبي النظام العالمي السابق (الاتحاد السوفييتي)، وتفرد القطب الآخر (الولايات المتحدة) بالهيمنة على النظام العالمي. ويمكن للمؤشرات التالية أن تعزز هذا الرأي:

الفجوة العسكرية التي تميز الولايات المتحدة عن بقية القوى الأخرى. فحجم الإنفاق العسكري للولايات المتحدة عام 2011 بلغ 689,59 مليار دولار، أي ما يعادل 39,67% من حجم الإنفاق العسكري العالمي الكلي، الذي كان للعام ذاته 69,98 تريليون دولار، والجدول التالي يبين بوضوح المسافة التي تفصل الولايات المتحدة عن غيرها من القوى الأخرى في هذا المجال.

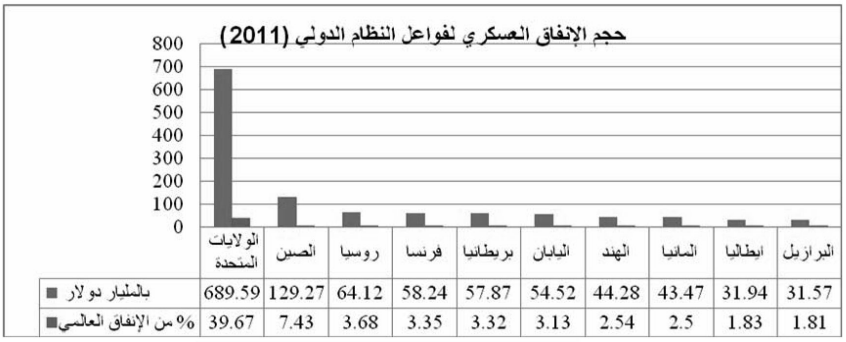

	الولايات المتحدة	الصين	روسيا	فرنسا	بريطانيا	اليابان	الهند	ألمانيا	ايطاليا	البرازيل
بالمليار دولار	689.59	129.27	64.12	58.24	57.87	54.52	44.28	43.47	31.94	31.57
% من الإنفاق العالمي	39.67	7.43	3.68	3.35	3.32	3.13	2.54	2.5	1.83	1.81

شكل (3)

(SIPRI Yearbook, 2012)

على الرغم من التراجع النسبي في الاقتصاد الأمريكي، فإن الولايات المتحدة ما زالت تتبوأ المكانة الأهم في النظام الاقتصادي الدولي؛ نظراً لحجم الناتج القومي الأمريكي الذي بلغ 15,09 تريليون دولار عام 2011، مشكلاً ما نسبته 21,56% من حجم الناتج القومي العالمي الكلي، مما يجعل الولايات المتحدة تملك طاقات اقتصادية هائلة تجعلها تتفوق على نظرائها من القوى الاقتصادية الدولية مثل الصين والدول الأوروبية واليابان. ولعل الجدول التالي الذي يبين حجم الناتج القومي الأمريكي لعام 2011 ونسبته العالمية مقارنة مع أهم القوى الاقتصادية يدلل على هذا الأمر.

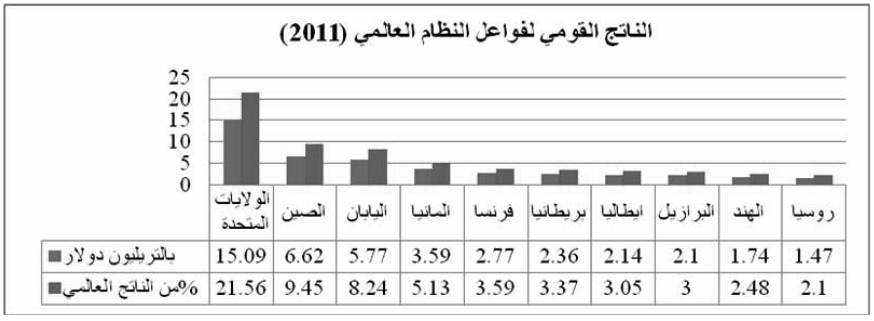

	الولايات المتحدة	الصين	اليابان	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	البرازيل	الهند	روسيا
بالتريليون دولار	15.09	6.62	5.77	3.59	2.77	2.36	2.14	2.1	1.74	1.47
%من الناتج العالمي	21.56	9.45	8.24	5.13	3.59	3.37	3.05	3	2.48	2.1

شكل (4)

(نشرة البنك الدولي، 2012)

الحضور السياسي والعسكري للولايات المتحدة في أغلب الأحداث الدولية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، وأهمها: قيادة التحالف الدولي ضد العراق عامي 1990 و2003، وكذلك دورها العسكري في البلقان عام 1999، وفي الحرب على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إضافة إلى تأثير الولايات المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط، ودورها في عزل بعض القوى الطامحة مثل إيران وكوريا الشمالية، وأخيراً دور الولايات المتحدة في ليبيا عام 2011.

وهناك رأي ثان يرى أن هذا النظام يميل إلى تعددية الأقطاب بسبب وجود فواعل اقتصادية صاعدة، أصبحت تزاحم الولايات المتحدة على قمة النظام العالمي الاقتصادي: كالاتحاد الأوروبي واليابان والصين (Geeraerts, 2011).

وأخيراً، فإن هناك رأياً ثالثاً – تأخذ به الدراسة – يرى أن النظام الدولي في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة – وبشكل خاص بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 – هو نظام ذو تركيبة مزدوجة (Huntington, 1999)، قوامه الجمع بين القطبية الأحادية والقطبية المتعددة Uni-multipolar System، وتسيطر على تفاعلاته خمسة فواعل دولية، هي: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، وروسيا (Yelmas, 2008).

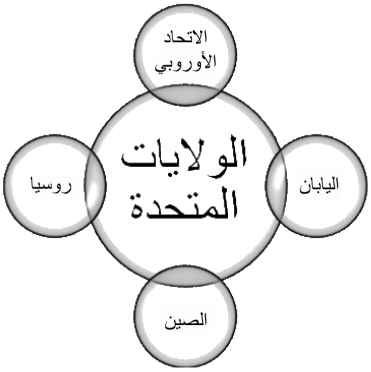

شكل (5)
النظام العالمي المزدوج (الأحادي – المتعدد) 1991–2012

أما بالنسبة إلى أهم الأحلاف الفاعلة في هذا النظام، فهي:

1 – حلف الناتو "الجديد": وقد جاءت هذه التسمية كإشارة إلى التطور الذي شهده حلف الناتو "الكلاسيكي"، والذي بدأ يشهد عمليات تحول طالت عضويته، واستراتيجيته، إضافة إلى أهدافه ووظائفه. فعلى صعيد العضوية قام الحلف ببرنامج توسعة ضمن برنامج تدريجي أفضى إلى ضم دول جديدة شملت كلاً من: بولندا، وجمهورية التشيك، وهنغاريا، والنمسا في عام 1999. ثم انضمت في عام 2004 كل من دول البلطيق الثلاث (أستونيا، ولاتفيا، ولتوانيا)، إضافة كل من سلوفاكيا، وسلوفينيا، ورومانيا، وبلغاريا. أخيراً انضمت كل من كرواتيا وألبانيا في عام 2009 (Schmidt, 2005). وعلى صعيد آخر فإن زوال الخطر الشيوعي جعل من أهداف الناتو الجديد ووظائفه تتخذ منحى آخر لتشمل أهدافاً اقتصادية وسياسية (الهيمنة على النظام الرأسمالي والسياسي العالمي) وأمنية غير تقليدية (مكافحة إرهاب ومراقبة انتشار التسلح في العالم)، استلزمت استراتيجية جديدة، انتقل بموجبها الناتو من مرحلة الدفاع عن أراضي الدول الحليفة إلى مرحلة الدفاع عن مصالح الدول في مختلف أرجاء العالم (Erdogan, 2010).

2 – الترتيبات الأوروبية للأمن والدفاع European Security and Defense Policy (ESDP): وترجع جذورها إلى عام 1950، عندما طرح رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك Rene Pleven فكرة إنشاء مجموعة دفاع أوروبية. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة لم تترجم إلى واقع عملي، فإن تطورات الاتحاد الأوروبي قادت إلى إنشاء الفيلق الفرنسي الألماني في عام 1992، ثم ما لبث أن أعلن عن نية إنشاء هذه المجموعة الدفاعية في اجتماع قمة الناتو عام 1996 في برلين؛ حيث اتفق على خطة لإنشاء مظلة أمن ودفاع أوروبية الهوية ضمن إطار حلف الناتو. وقد نوقشت هذه المسألة مراراً في اجتماعات الاتحاد الأوروبي في معاهدة ليزبون عام 2009. ولعل أسباب إنشاء هذه الدعامة تتمثل في السببين التاليين: أولاً – السماح للدول الأوروبية بالعمل العسكري الجماعي وبصورة مستقلة بعض الشيء عن الولايات المتحدة إذا تطلب الأمر ذلك. ثانياً – محاولة تخفيف العبء المادي والمالي عن الولايات المتحدة التي تحملت أعباء القواعد العسكرية في أوروبا منذ الحرب الباردة. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن قمة الناتو في برلين تسمح للدول الأوروبية باستخدام قواعد الناتو في الدول الأوروبية(Flechtner, 2006).

3 – حلف الأنزوس: وقد أعيد إحياء هذا التحالف مرة أخرى بعد التقارب الذي شهدته العلاقات الأمريكية النيوزلندية إبان الحادي عشر من سبتمبر 2011؛ بحيث

تطورت العلاقات بين الطرفين، وتوجت بتوقيع إعلان تفاهم بين الولايات المتحدة ونيوزلندا عام 2010، ليعود بذلك حلف الأنزوس إلى فاعليته، خاصة أن مكافحة الإرهاب والتوترات الموجودة في مضيق تايوان تتطلب تعاون دول الحلف (Alexender, 2012).

4 – منظمة معاهدة الأمن الجماعي The Collective Security Treaty (CST):
وتضم هذه المعاهدة كلاً من روسيا وبيلوروسيا وكازاخستان وطاجكستان وأوزبكستان وأرمينيا وقرغيزيا، وقد وقعت معاهدة الأمن الجماعي فيما بينها عام 1992. وعلى الرغم من أن الهدف المعلن لهذا التحالف يتمثل في التنسيق وتعميق العمل العسكري والسياسي المتبادل لهذه الدول في حال تعرض أي منها لعدوان خارجي، فإنه من المحتمل النظر إلى هذا الحلف على أنه محاولة روسية لإحياء نفوذها ضد الهيمنة الأمريكية في مناطق تمتد من القوقاز مروراً بآسيا الوسطى وحتى أوروبا الشرقية. والجدير بالذكر أن كلاً من أذربيجان وجورجيا لم يمددا طلب العضوية منذ عام 1999، بينما قامت أوزبكستان بتعليق عضويتها في هذا التحالف عام 1999، ثم ما لبثت أن عادت إليه عام 2006، ثم انسحبت منه مرة أخرى عام 2012؛ مما يدلل على هشاشة هذا التحالف (حقائق أساسية عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي، متاح على: www.odkb.gov.ru/start/index-engl.htm).

5 – منظمة شنغهاي للتعاون Shanghai Cooperation Organization (SCO):
ينظر إليها على أنها بداية قيام حلف "أورآسيوي" جديد لمواجهة حلف الناتو في آسيا الوسطى؛ حيث وقعت اتفاقيتها في مدينة شنغهاي عام 1996، التي تطورت فيما بعد وعرفت بمنظمة شنغهاي للتعاون 2001، والتي تضم ست دول دائمة العضوية هي: روسيا، الصين، طاجكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، وأوزبكستان، إضافة إلى أربع دول تملك صفة مراقب، وتشارك في الاجتماعات السنوية، وهي: الهند، إيران، منغوليا وباكستان. وقد تمثلت أهداف هذه المنظمة في حل الخلافات الحدودية بين الدول الأعضاء، وتعزيز الثقة العسكرية بين الأطراف الموقعة على الاتفاقية، خاصة بين الصين وروسيا. إلا أن الإعلام الغربي ينظر إلى هذه المنظمة على أنها أداة توازن لحلف الناتو وللولايات المتحدة في منطقة وسط آسيا؛ وذلك لمنع الحلف من التورط في نزاعات على حدود الدول الأعضاء، وبشكل خاص حدود كل من روسيا والصين (Interview mit Robert Kegan, 2008).

وإذا ما حاولنا رصد سمات النظام الدولي في هذه المرحلة، وجدنا أنها متقاربة مع النظام الثنائي القطبية من حيث زيادة أعداد الدول، وكذلك من حيث توسع الإطار الجغرافي لهذا النظام، والتزايد الواضح في تأثير دور المنظمات والشركات المتعددة الجنسية. إلا أن هذا النظام له من الخصائص المميزة، التي انعكست بدورها على ظاهرة الأحلاف الدولية التي سادت خلاله، ومن أهم هذه الخصائص:

1 – زوال التناقض الرئيس في النظام الدولي – التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية – مما قاد إلى اختفاء المعسكر الشرقي، وتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام العالمي (علي الدين هلال، 1995)؛ مما انعكس على تضاؤل أهمية العامل الأيديولوجي كمحدد للسياسة الدولية. ويتضح ذلك من خلال انهيار الاتحاد السوفييتي – الممثل الرئيس للفكر الماركسي – وكذلك من خلال تحول الكثير من الدول الاشتراكية عن نهجها الأيديولوجي بعد أن بدأت بتبني الكثير من مظاهر الليبرالية الغربية، سياسية كانت أو اقتصادية. فبانهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي، وزوال التناقض الأيديولوجي الذي ساد علاقات المعسكرين في فترة الحرب الباردة، يمكن القول: إن عهد الأحلاف القائمة على أسس أيديولوجية بحتة قد انتهى بانتهاء المواجهة بين الحلفين الرئيسين الممثلين لقطبي النظام الثنائي. وبذلك، أفضى انهيار القطب السوفييتي إلى نتيجتين مهمتين: أولاهما تتمثل في تفرد الأحلاف الغربية – وعلى رأسها حلف الناتو – بالسيطرة على قمة النظام الدولي؛ باعتبارها الآلية السياسية والعسكرية صاحبة الأيديولوجية المنتصرة التي استطاعت الحفاظ على استمرارها بعد زوال خصومها. والثانية تتمثل في التكيف الأيديولوجي لخصوم الأحلاف الغربية (خصوم الناتو)، من خلال انتقالهم من خانة الأعداء إلى خانة الأصدقاء. ولعل عمليات توسعة حلف الناتو التي بدأها في أعقاب انهيار المعسكر الشيوعي خير دليل على ذلك؛ حيث عمل الحلف على ضم دول أوروبا الشرقية منذ عام 1999 ضمن برنامج شراكة قائم على نوع من التكيف السياسي والاقتصادي المتوائم مع الأيديولوجية الغربية (Schmidt, 2005).

2 – تزايد تأثير العولمة في التضييق على حدود سلطات واختصاصات الدولة القومية واختصاصاتها؛ مما قاد إلى تغير ملحوظ في مفهوم السيادة الوطنية. وهذا واضح من خلال تخلي الدول القومية الطوعي عن بعض مظاهر السيادة لصالح عمليتي الاندماج والاعتماد المتبادل المكونة لأطر فوق قومية؛ بحيث تنخرط فيها الدول القومية بشبكة مكثفة من التفاعلات الدولية، سواء كانت هذه الأطر قائمة على اعتبارات

أمنية (معاهدات مكافحة الإرهاب وضبط التسلح)، أو بيئية (اتفاقيات حول البيئة)، أو اتصالية (اتفاقات حول المواصلات)، أو حتى اقتصادية (WTO, IB, IMF) (وليد عبد الحي، 2011). فظاهرة العولمة قد ألقت بظلالها بشكل ملحوظ على ظاهرة الأحلاف بهذه المرحلة. ولو أخذنا نشاط حلف الناتو والدعامة الأوروبية للأمن والدفاع لتوضيح أثر العولمة على ظاهرة الأحلاف، نجد أن هناك انعكاسات وثيقة بين مظاهر العولمة السياسية والاقتصادية والأمنية، وبين دورهما في النظام العالمي الحالي. أول هذه الانعكاسات تظهر من خلال عالمية نشاطهما في إدارة النظام الدولي في جميع مناطقه الجغرافية، من خلال توفير حالة الاستقرار اللازمة لهذا النظام، وكذلك من خلال منع أية اضطرابات قد تخل بحالة الاستقرار هذه. ولعل تدخلاتهما في مناطق جغرافية مختلفة في العالم (في كوسوفو، في البوسنة والهرسك، في العراق، في الصومال، في السودان، في ليبيا) لدليل على محاولة الإبقاء على حالة الوضع الراهن للنظام العالمي، الذي تهيمن على تفاعلاته الدول الغربية. وهناك انعكاس آخر يظهر أثر العولمة في نشاط هذه الأحلاف من خلال تجاوزها لوظيفتها التقليدية المتمثلة في ردع الأخطار الخارجية التي قد تهدد أمن أعضائها. فوظائف الأحلاف اتسعت بشكل ملحوظ، وامتدت إلى مجالات أخرى شملت: المساعدات الإنسانية في حالة حدوث الكوارث الطبيعية، ومكافحة الإرهاب، ومراقبة تجارة الأسلحة، والحد من القرصنة، ومكافحة الجريمة المنظمة، وغيرها. وأخيراً، فإن شبكة الاتفاقيات الاستراتيجية التي عقدها حلف الناتو من خلال برامج الشراكة من أجل السلام مع دول أوروبا الشرقية، ومع بعض دول الشرق الأوسط ودول الخليج، مثلت مظهراً آخر لانعكاسات العولمة على ظاهرة الأحلاف، من حيث إنها أعطت حلف الناتو هامشاً أكبر في ممارسة نفوذه على الدول الحليفة، أو الدول الموقعة على اتفاقيات الشراكة؛ مما يعني تنازل هذه الدول عن جزء من سيادتها لصالح تنفيذ شروط التحالف أو الشراكة (إقامة قواعد عسكرية تابعة للحلف على أقاليم الدول الحليفة أو الشريكة مثلاً) (Erdogan, 2010).

3 – التغير في أهمية عوامل القوة؛ إذ إن عوامل القوة الكامنة potential power (القوة الاقتصادية والتكنولوجية) بدأت تتفوق بشكل واضح على عوامل القوة الفعلية actual power (القوة العسكرية)؛ وذلك للأسباب التالية (ناصيف حتى، 1995):

الثورة العلمية الهائلة وما اتصل بها من تطور بارز في وسائل الاتصال والمواصلات؛ مما انعكس على سرعة نقل المعلومات بين الدول.

– عدم التناسب بين تكاليف القوة العسكرية الباهظة والمكاسب التي تحققها بعد الحرب الباردة، خاصة أن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى ردع الاتحاد السوفييتي بعد انتهاء الثنائية القطبية.

– تعاظم دور القوة الاقتصادية والتكنولوجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول.

– تزايد أهمية العامل الاقتصادي في بناء النظم الوطنية (بناء دولة أو إعادة إعمارها) والنظم الإقليمية (الميل إلى تشكيل تكتلات اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، والنافتا، والآسيان، ومنظمة شنغهاي).

فتحولات القوة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، واتساع مفهوم الأمن القومي، الذي أصبح يشمل الأمن الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب الأمن العسكري، جعل الدول المتحالفة تعمل على توسيع دائرة تعاونها في جميع المجالات – خاصة في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي – دون حصره في المجال العسكري. وقد انعكس ذلك على ظاهرة الأحلاف من زاويتين: الأولى تظهر من خلال ميل الأحلاف القائمة إلى توثيق علاقات دولها الأعضاء من خلال تنسيق بعض السياسات الاقتصادية التي من شأنها خلق حالة من الاعتماد المتبادل بينها، ومن ثم تعزيز علاقات التحالف العسكرية بعلاقات اعتماد متبادل اقتصادية (فتح الأسواق، معاملة تفضيلية، تخفيض رسوم جمركية)؛ مما يعمل على زيادة القوة الرابطة بينها. الزاوية الثانية تظهر من خلال جنوح كثير من الدول بعد انتهاء الحرب الباردة إلى خلق تكتلات اقتصادية تستمد من خلالها الدول الأعضاء جوانب القوة الكامنة. ولعل مقولة الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك في حديث له لمجلة التايم الأمريكية يدلل على أهمية هذا التوجه، إذ يقول: "إن العالم يتجه نحو التجمعات الأكبر، فمن المتعذر أن تسير دولة وحدها إذا أرادت أن تبقى عظيمة وقوية" (جريدة الدستور الأردنية، عدد 10171، 16/12/1995). وبذلك أصبحت الدول – وخاصة أقطاب النظام الاقتصادي العالمي في هذه الفترة – تتجه إلى بناء منظومات أو تكتلات اقتصادية تستمد منها مصادر القوة الكامنة، وفي الوقت نفسه يكون التعاون الأمني بعداً مهماً في تكاملها. ويتضح هذا الأمر في التكتل الأوروبي (European Union) الذي اكتمل عام 1992، وفي تكتل أمريكا الشمالية (NAFTA) الذي وقعت اتفاقيته عام 1992، وفي تكتل شنغهاي للتعاون (SCO) الذي انتقل إلى مرحلة المنظمة عام 2001.

4 – التغير في معادلة النزاعات الدولية وانتقالها من صيغتها الاستراتيجية (صراع بين الشرق والغرب) إلى صيغة جديدة، قوامها الصراع بين الشمال والجنوب من ناحية (عبد القادر فهمي، 1997)، وإلى صيغة صراع داخلي داخل الدولة الواحدة – كما هو الأمر في حالة البوسنة والهرسك، وإقليم كوسوفو، والعراق، والصومال، وليبيا، وسوريا – من ناحية أخرى. فأغلب الأحلاف القائمة أصبحت تنحصر في دول الشمال التي تعي بشكل واضح الفجوة التي تفصلها عن دول الجنوب، التي يمكن أن تشكل مصدر تهديد لاستقرار النظام العالمي المهيمن عليه من قبل دول الشمال، خاصة أن دول الجنوب زاخرة بالأخطار التي يمكن أن تمتد لدول الشمال أو إلى مناطقها الحيوية مثل: الحركات الأصولية والإرهاب، والهجرة اللاشرعية، وتهريب المخدرات، وانتشار الأمراض والأوبئة. من هنا فإن أحلاف هذه المرحلة – خاصة حلف الناتو – أصبحت الدعامة العسكرية التي تعمل على إدارة النظام العالمي والتي تحافظ على استقراره. ولعل تدخلات حلف الناتو في الصومال وكوسوفو والبوسنة والهرسك والعراق وليبيا تفسر لنا أهمية إخماد بؤر التوتر في النظام العالمي الحالي.

5 – بروز قضايا عالمية جديدة على الساحة الدولية مثل: قضايا التلوث البيئي، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى قضية الإرهاب التي فرضت نفسها كفاعل جديد في المجتمع الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 (عمار حسن، 2002). فتفاعل هذه القضايا الجديدة فرضت على الدول الأخذ بعين الاعتبار الأشكال الجديدة من التهديدات الأمنية، التي تختلف عن تلك التهديدات التقليدية التي وجدت في النظامين الدوليين السابقين. فقد أصبح خطر الإرهاب أحد الأخطار المهمة التي يجب مكافحتها؛ خاصة إذا استطاعت المجموعات الإرهابية توظيف التكنولوجيا المتقدمة في حربها ضد الدول المستهدفة. فمكافحة هذا الخطر تتطلب تعاوناً دولياً واسعاً يقوم على تحليل المعلومات الخاصة بالمجموعات الإرهابية والدول الراعية للإرهاب. وقد انعكس هذا الأمر على وظائف الأحلاف في هذه الفترة، التي أصبحت تضع مكافحة الإرهاب ضمن قائمة الأخطار التي يجب ردعها، إلى جانب وظيفتها التقليدية في ردع خطر الدول القومية التي تهدد أمنها أو مصالحها وفي أي بقعة من العالم. لذلك عمدت بعض الأحلاف – وعلى رأسها حلف الناتو على سبيل المثال – إلى إنشاء وحدات خاصة تتولى مهمة محاربة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة القرن الإفريقي؛ وذلك تجنباً لأي هجوم محتمل من قبل أي جماعة إرهابية (Ortel, 2008).

6 – تزايد سلطات المنظمات الدولية والإقليمية؛ فأحلاف هذه الفترة أصبحت من الأدوات الفاعلة التي يمكن أن تلجأ إليها المنظمات الدولية لتفعيل نشاطاتها وقراراتها المختلفة سواء تعلق ذلك بمهمات عسكرية أو غيرها. فالأمم المتحدة لجأت إلى حلف الناتو عند تطبيق قراراتها تجاه بعض الدول التي صدر بحقها عقوبات دولية. فالعمليات التي قام بها حلف الناتو مثلاً في إطار احتواء الأزمات الموجودة في العالم، ما هي إلا دليل على التعاون بين هذه الأحلاف والمنظمة الدولية لاحتواء بعض الأزمات الدولية التي يخشى أن تصل إلى مرحلة حرجة من التفاقم، وتهديد استقرار النظام العالمي. ولعل إشراف حلف الناتو على تطبيق قرارات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بين عامي 1995–2004، وفي أفغانستان منذ عام 2001، وفي ليبيا عام 2011 – إضافة إلى طلب الاتحاد الإفريقي مساعدة الناتو في تعزيز بناء قوة سلام في السودان عام 2005 – من المؤشرات القوية التي تدلل على هذا الاتجاه (Ortel, 2008).

خامساً – تغيرات الأحلاف الدولية من النظام الدولي الأوروبي المتعدد الأقطاب إلى النظام الأحادي – المتعدد:

بعد عرض انعكاسات مراحل تطور النظام الدولي على ظاهرة الأحلاف الدولية، يمكن لنا الآن إجراء مقارنة بين سمات هذه الأحلاف في كل مرحلة، ومن ثم الوصول إلى طبيعة التغير الذي أصاب هذه الظاهرة. وسوف تعتمد الدراسة على انتقاء عدة معايير وصولاً إلى هذا الهدف:

1 – **عدد الأقطاب والدول المشاركة في التحالفات**: الترابط بين أقطاب النظام وعدد الدول المشاركة في التحالفات تبدل بشكل عام، فتحالفات النظام الدولي الأوروبي تميزت بتعددية الأقطاب (بريطانيا، فرنسا، روسيا، ألمانيا، إيطاليا)، وبمحدودية الدول المشاركة في التحالف (3–5 حلفاء). أما تحالفات النظام ثنائي القطبية فقد أصبحت ثنائية القطبية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) وزيادة في عدد المشاركين في الحلف (حلف الريو 21 عضواً، السياتو 8 أعضاء، الناتو 16 عضواً) (Leeds, 2007). في حين أن عدد الأقطاب بعد انتهاء الحرب الباردة انخفض لقطب واحد (الولايات المتحدة)، مع زيادة ملموسة في عدد المشاركين في الحلف (الحلف الأهم في هذه المرحلة هو الناتو الجديد، ويضم الآن 28 عضواً).

2 – **أساس العضوية في التحالفات**: نلاحظ أن المصالح شكلت محور تحالفات النظام الأوروبي متعدد الأقطاب. فالخلافات الأيديولوجية بين القوى الحليفة كانت

ضئيلة، ولم تكن تشكل حجر عثرة في طريق التحالف ضد الخطر الذي يهدد القارة الأوروبية؛ مما أعطى تحالفات هذه الفترة مرونة في عمليتي الدخول إليها والخروج منها. فعلى سبيل المثال انضم الاتحاد السوفييتي إلى الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ضد الخطر النازي على الرغم من عدم الانسجام الأيديولوجي بين الاتحاد السوفييتي والحلفاء. بعد ذلك – وخلال النظام العالمي ثنائي القطبية – أصبحت الأيديولوجية العامل الرئيس في الانضمام إلى الأحلاف، فالتضاعف في أهمية الأيديولوجيات أدى إلى انقسام الدول إلى فئتين: فئة تتبع الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، وأخرى تتبع الولايات المتحدة وحلف الناتو، وهذا الوضع جعل السهولة النسبية في الدخول إلى التحالفات الدولية أو الخروج منها أقل بكثير من النظام الدولي السابق. أما تحالفات ما بعد الحرب الباردة، فقد عادت إلى أساس المصالح كعامل محدد في الانتماء إليها، وذلك بعد أن فقدت الأيديولوجية أهميتها في تشكيل التحالفات الدولية. فالمصالح هي التي تحافظ على استمرار التحالفات الغربية من جهة، وهي التي جعلت دول أوروبا الشرقية تتجاوز عائق الأيديولوجية وتنضم إلى حلف الناتو (Denerstein, 1965).

3 – **البعد الجغرافي في تشكيل التحالف**: من الملاحظ أن أحلاف النظام الدولي الأوروبي متعدد الأقطاب كانت تنشأ بين دول تنتمي إلى الإقليم الجغرافي (قارة أوروبا) نفسه؛ مما صبغها بصبغة أوروبية بالدرجة الأولى. إضافة إلى ذلك فإن البقاء خارج نظام الأحلاف كان ممكناً بالنسبة إلى الدول التي ليس لها طموحات إقليمية، خاصة إذا كانت بعيدة جغرافياً عن مسرح التفاعلات الدولية (أوروبا آنذاك). ولكن ذلك لم يمنع – لأسباب استراتيجية – أن تدخل التحالف وقت الحرب فقط، وهذا واضح من خلال موقف الولايات المتحدة في الحربين العالميتين. في حين أن تحالفات كل من النظام ثنائي القطبية ونظام ما بعد الحرب الباردة ضمت دولاً من قارات مختلفة كأمريكا الشمالية وآسيا، ومن ثم أعطت للتحالفات صيغة جديدة اتسمت بالعالمية دون الارتباط بإقليم جغرافي معين. والسبب في ذلك مرده إلى طبيعة مصالح هذه الأحلاف، التي امتدت ووصلت إلى مناطق مختلفة في العالم (Denerstein, 1965).

4 – **هدف التحالف**: إن أهداف تحالفات النظام الدولي الأوروبي كانت عسكرية بالدرجة الأولى، وتتمثل في موازنة قوة أخرى أو التحالف من أجل زيادة في القوة، التي تهدف إلى زيادة تحسين فرصها في كسب مغانم إقليمية، خاصة أن التنافس بين الأمم الأوروبية كان واضحاً على الأقاليم في آسيا وإفريقيا. أما في مرحلتي

النظام ثنائي القطبية ونظام ما بعد الحرب الباردة، فقد أخذت الأهداف السياسية والاقتصادية للأحلاف تتنامى على حساب الأهداف العسكرية. فتجنب الحرب أصبح غاية لأحلاف هذين النظامين، وليس الإعداد لإدارة هذه الحرب كما كان الأمر في النظام الدولي الأوروبي. كما أن تغيراً حدث في قاعدة القوة الرابطة بين الحلفاء؛ إذ أصبحت تعتمد على الروابط السياسية والاقتصادية أكثر من الروابط العسكرية وأصبحت تتنامى بصورة واضحة. ويتضح أهمية هذا التغير من خلال انهيار الاتحاد السوفييتي، الذي امتلك قاعدة القوة العسكرية، لكنها لم تحل دون انهياره. على عكس التحالفات الغربية، التي اعتمدت على روابط القوة الكامنة (الاقتصادية والتكنولوجية) بين أعضائها؛ مما زاد من قوة تحالفاتها، وعمل على استمرارها وبقائها، بل إنها عملت أيضاً على خلق حالة من الاعتماد المتبادل بين أطراف أحلافها (رضوان العبد الله، 1994).

5 – **الإطار الزمني**: تميزت تحالفات النظام الدولي الأوروبي متعدد الأقطاب بطابع مؤقت؛ مما أعطاها نوعاً من المرونة في تغيير تنظيمها بشكل سريع وجذري وبحسب مصالحها. ومن ثم فإن الأحلاف الدائمة في هذه الفترة لم تكن موجودة، خاصة أنها لم تكن تؤسس بناء على ولاءات معينة، بل على المصالح والقدرات التي تفرضها ظروف الحرب، والتي يمكن أن تتغير بصورة سريعة كما كان الأمر في تحالفات الحربين العالميتين، التي لم يتجاوز عمرها ثماني سنوات (Kegly, 1989). على نحو مماثل لذلك، تميزت أغلب أحلاف النظام العالمي ثنائي القطبية أيضاً بالطابع المؤقت، بدليل انقضاء أو ضعف أداء أغلبها (انقضاء أحلاف مثل: حلف بغداد 1955–1979، وحلف جنوب شرق آسيا 1954–1977، حلف وارسو 1955–1991، و تحول حلف الريو إلى منظمة اتحاد الدول الأمريكية). الأحلاف الغربية فقط حافظت على بقائها بانتقالها إلى مرحلة نظام ما بعد الحرب الباردة، باعتبارها الأحلاف المنتصرة والأهم في هذه المرحلة، وباستمرارها أصبحت تعطي لها طابع الديمومة.

6 – **علاقات الردع بين التحالفات:** يمكن القول إن علاقة الردع في تحالفات النظام الدولي الأوروبي متعدد الأقطاب كانت مقتصرة على الجانب العسكري فقط. ومع الدخول في النظام العالمي ثنائي القطبية امتدت لتشمل مصادر أخرى تتمثل في القوة الاقتصادية والتكنولوجية وحالة الاعتماد المتبادل القائمة بين الحلفاء. وهذا واضح من خلال أن التحالف الغربي استخدم القوة العسكرية والقوة الاقتصادية لردع الاتحاد السوفييتي، ومن ثم نجح في عزل الاتحاد السوفييتي

وحصاره اقتصادياً. إضافة إلى ذلك، فإن علاقة الردع هذه لم تقتصر على ردع الخصم التقليدي للحلف (الاتحاد السوفييتي)، بل إن فاعليتها امتدت إلى أعضاء الحلف نفسه (الدول الأوروبية)؛ مما جعل انسلاخ عضو عن التحالف أشبه بالأمر العسير؛ إذ إن في ذلك خسارة فادحة لذلك الطرف، قد تقود لعزله، وتفوت عليه كثيراً من القوة والمكاسب (رضوان العبدالله، 1994). حالة الردع العسكري والاقتصادي تجاه الخصوم المحتملين أو الحلفاء حافظت على وتيرتها في نظام ما بعد الحرب الباردة، التي شهدت تعددية في الأقطاب الاقتصادية؛ مما قد يقود إلى وجود تحالفات ذات طبيعة اقتصادية تتمثل في تحالف النافتا بزعامة الولايات المتحدة، والتحالف الأوروبي المتمثل في الاتحاد الأوروبي، وتحالف آسيوي بقيادة الصين أو اليابان، مع ملاحظة أن العلاقة بين هذه التحالفات ستكون علاقة تنافسية أكثر منها صراعية، خاصة أن أقطاب هذه التحالفات من الشركاء التجاريين، الذين تحكمهم حالة ردع ذاتي (عدم الرغبة في خسارة الأسواق) تحول دون أي مواجهات صراعية بين أطراف التحالف (محمد دياب، 1994).

7 – **طبيعة التهديدات:** لم تعرف الأحلاف في فترة النظام الدولي الأوروبي وفي فترة النظام العالمي ثنائي القطبية إلا نوعاً تقليدياً من التهديدات، تمثل بتهديد مباشر صادر عن دول قومية معروفة سلفاً. إلا أن أحلاف ما بعد الحرب الباردة أصبحت تواجه تهديدات وتحديات جديدة، ومختلفة تماماً عن التهديدات التقليدية: فخطر الإرهاب، وخطر انتشار الأسلحة النووية أصبحت من الأخطار المهمة التي تسعى الأحلاف في هذه المرحلة لمكافحتها إلى جانب وظيفتها التقليدية في ردع خطر الدول القومية التي تهدد أمنها أو مصالحها، في أي بقعة من العالم؛ خاصة إذا استطاعت بعض المجموعات الإرهابية أو الدول الراعية للإرهاب وغير المعروفة توظيف هذه الأدوات ضد مصالح بعض الدول الأخرى.

8 – **أسلوب ممارسة الأحلاف:** يمكن القول إن أسلوب حامل الميزان هو الأسلوب الذي ساد فترة النظام الدولي الأوروبي متعدد الأقطاب، الذي كان يقوم على وجود دولة تقوم بدور الموازن (بريطانيا غالباً) دون الارتباط بمواقف أو سياسات الدول المتحاربة؛ وذلك للحيلولة دون هيمنة أية قوة على القارة الأوروبية. في حين ساد أسلوب الموازنة – من خلال تكوين أحلاف وأحلاف مضادة النظام العالمي ثنائي القطبية بوجود حلفي الناتو ووارسو. وأخيراً انتهت أحلاف ما بعد الحرب الباردة إلى اتباع أسلوب المسايرة القائم على التحالف مع القوة الغالبة التي قد تشكل مصدراً

للتهديد. ويتضح هذا الأمر من خلال تحالف دول أوروبا الشرقية مع حلف الناتو المنتصر. ولا ننسى أن أسلوب الموازنة ما زال قائماً في هذه الفترة نظراً لجاهزية الناتو وباقي الأحلاف لمواجهة أي خطر محتمل قد يهدد أمن أعضاء هذه التحالفات.

9 – **مجال التعاون:** لقد شكل التعاون في الجانب العسكري المجال الأهم في تحالفات النظام الدولي الأوروبي متعدد الأقطاب، خاصة أن هذه الأداة كانت قادرة على حسم خلافات الخصوم وصراعاتهم. إلا أن التعاون العسكري البحت خلال النظام العالمي ثنائي الأقطاب، جعل التكاليف باهظة لسباق التسلح، ومن ثم أرهق موازنات الدول القائمة على تحمل نفقات التحالف (نازلي معوض، 1993). إضافة إلى ذلك، فإن مزايا القوة الاقتصادية والتكنولوجية (غير مكلفة ومربحة) جعلت بعض الأحلاف الفاعلة – خاصة الغربية منها – تلتفت إلى عدم الاقتصار على التعاون العسكري، بل تعزيز تحالفاتها بتحالفات اقتصادية وسياسية، تعمل على توثيق الروابط والعلاقات بين دولها. ولعل هذا الأمر يظهر – بشكل واضح – في تحالفات ما بعد الحرب الباردة، التي أصبح البعد الاقتصادي فيها من ركائز التحالف، في حين يظهر التعاون العسكري لهذه الأحلاف وقت الحاجة لضمان استقرار النظام العالمي بشقيه السياسي والاقتصادي المهيمن عليه من قبل بعض الدول.

10 – **مناطق عمليات التحالف:** لم تخرج عمليات تحالفات النظامين الأوروبي المتعدد والعالمي الثنائي القطبية عن الدفاع عن أقاليم الدول الحليفة أو عن مناطق نفوذها؛ على عكس ذلك نلاحظ أن تحالفات ما بعد الحرب الباردة تأثرت بشكل واضح بمظاهر العولمة السياسية والاقتصادية والأمنية؛ مما انعكس على دورها في النظام العالمي الحالي، وقاد إلى عالمية نشاطها. فحلف الناتو – على سبيل المثال – أصبح يعمل على إدارة النظام الدولي في جميع مناطقه الجغرافية، ودون اقتصار عملياته على الدفاع عن أقاليم أعضائه. وهذا التطور نابع من ضرورة توفير حالة الاستقرار اللازمة لهذا النظام، وكذلك من خلال منع أية اضطرابات قد تخل بحالة الاستقرار هذه.

11 – **علاقة التحالف بالمؤسسات الدولية الأخرى:** بسبب غياب المنظمات والمؤسسات الدولية في النظام الأوروبي متعدد الأقطاب تمتعت أحلاف تلك المرحلة بدور مهم في حسم خلافات أعضائها وصراعاتها. إلا أن هامش الحرية الذي تمتعت به أحلاف النظام العالمي ثنائي القطبية تقلص شيئاً فشيئاً في ظل تنامي ظاهرة المنظمات الدولية، التي أخذت تقيد حركة الأحلاف – وإن كان قيداً ظاهرياً – في ممارسة نشاطاتها. هذه العلاقة تطورت بشكل ملحوظ بعد انتهاء الحرب الباردة،

بحيث نشأت علاقة من التعاون بين هذه الأحلاف والمنظمات، وأصبحت الأحلاف من الأدوات الفاعلة التي يمكن أن تلجأ إليها المنظمات الدولية لتفعيل نشاطاتها وقراراتها المختلفة سواء تعلق ذلك بمهمات عسكرية أو غيرها. وقد يكون التعاون بين الأمم المتحدة وحلف الناتو حول تطبيق بعض قرارات المنظمة الدولية الخاصة باحتواء الأزمات الموجودة في العالم (في العراق، وفي أفغانستان، وفي ليبيا) خير دليل على التعاون بين هذه الأحلاف وبين المنظمة الدولية لاحتواء بعض الأزمات الدولية التي يخشى أن تصل إلى مرحلة حرجة من التفاقم، وتهديد استقرار النظام العالمي .(Terttrais, 2004) والجدول التالي يبين باختصار التحولات التي مرت بها الأحلاف خلال تطور النظام بمراحله الثلاث:[1]

جدول (1)
التحولات التي مرت بها الأحلاف خلال تطور النظام الدولي بمراحله الثلاث

معيار المقارنة	النظام الدولي الأوروبي متعدد الأقطاب 1648–1945	النظام العالمي ثنائي القطبية 1945–1990	النظام الأحادي – المتعدد الأقطاب 1990–2012
عدد الأقطاب والدول المشاركة في التحالف	أقطاب متعددة ودول محدودة من المشاركين	قطبان وعدد كبير من الدول المشاركة	قطب واحد وعدد كبير من المشاركين
أسس عضوية الأحلاف	أسس قائمة على المصالح	أسس قائمة على الأيديولوجية	أسس قائمة على المصالح
البعد الجغرافي في التحالف	دول أوروبية متجاورة	دول متباعدة تنتمي إلى قارات مختلفة	دول متباعدة تنتمي إلى قارات مختلفة
هدف التحالف	تحقيق التعاون العسكري المتمثل بموازنة قوة الخصم	تعاون عسكري واقتصادي	تحقيق تعاون اقتصادي وعسكري وإدارة النظام الدولي
الإطار الزمني	مؤقتة وغير دائمة	أغلبها مؤقتة وغير دائمة	أغلبها شبه دائمة
علاقات الردع	عسكرية تقليدية موجهة للخصوم	عسكرية نووية موجهة للخصوم	عسكرية واقتصادية موجهة للخصوم والحلفاء
طبيعة التهديد الذي يواجهه الحلف	دول قومية	دول قومية	دول قومية وحركات أصولية

(1) الجدول من إعداد الباحث.

تابع/ جدول (1)
التحولات التي مرت بها الأحلاف خلال تطور النظام الدولي بمراحله الثلاث

معيار المقارنة	النظام الدولي الأوروبي متعدد الأقطاب 1648–1945	النظام العالمي ثنائي القطبية 1945–1990	النظام الأحادي – المتعدد الأقطاب 1990–2012
أسلوب الحلف	أسلوب حامل الميزان	أسلوب الموازنة	أسلوب المسايرة والموازنة معاً
مجال تعاون الأحلاف	عسكري	عسكري بالدرجة الأولى واقتصادية	عسكرية واقتصادية ومكافحة إرهاب
مناطق عمليات الأحلاف	أقاليم الدول المتحالفة	أقاليم الدول المتحالفة	أقاليم الدول المتحالفة، أي منطقة حساسة في العالم خاصة تلك المحاذية لأقاليم الدول المتحالفة
علاقة الأحلاف بالمؤسسات الدولية الأخرى	لا يوجد	لا يوجد	علاقة تعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي

الخلاصة:

توصلت الدراسة إلى إثبات فرضها القائل بوجود علاقة بين تغير بنية النظام الدولي والتغير في طبيعة الأحلاف الدولية وأهدافها ووظائفها. فقد بينت الدراسة كيف أن التغير في بنية النظام الدولي انعكس على تطور ظاهرة الأحلاف بصورة واضحة؛ مما عمل على تغيير طبيعتها، وأدى إلى تغير في وظائفها. ففي النظام الدولي الأوروبي متعدد الأقطاب بلغت سياسة التحالف مكانة مهمة في أداء دور مهم في سياسة توازن القوى للحفاظ على استقرار النظام. ويظهر هذا الدور من خلال الأحلاف التي شكلت في وجه أي دولة تحاول الهيمنة على القارة الأوروبية. فالتحالفات التي أقيمت ضد فرنسا في القرن التاسع عشر، وبعد ذلك أقيمت ضد ألمانيا في بدايات القرن العشرين، أعادت للنظام الدولي استقراره، بعد أن كادت طموحات نابليون ومن بعده هتلر تخل بهذا الاستقرار. من هذا كله نستطيع القول إن الأحلاف في هذه الفترة اتسمت بأنها:

- كانت أحلافاً متعددة الأقطاب؛ نظراً لتعدد أقطاب النظام.

- أوروبية الهوية.
- لم تكن أيديولوجية وأن أساسها كان يقوم على وجود مصالح مشتركة.
- كانت أحلافاً عسكرية بالدرجة الأولى وقائمة على علاقة ردع تقليدية موجهة ضد خطر الدول الأخرى.
- ذات طبيعة مؤقتة ومرنة وقابلة للتغير والتبدل وفق ما تقتضيه المصلحة القومية.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، أسدلت الستارة على الحلف المؤقت والتعاون بين الحلفاء. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي قد خاضت الحرب بحلف واحد ضد القوى الفاشية، إلا أن التنازع والتنافر antagonism بين الاتحاد السوفييتي والقوى الغربية بدأ بالتنامي، وأصبح يفرض وجوده على حساب التعاون والتفاهم. ومع هذه المرحلة الجديدة من النظام الدولي، يمكن القول: إن التحالفات الدولية قد تحولت إلى طبيعة جديدة أيضاً، تختلف تماماً عن تلك الطبيعة التي سادت قبل الحرب العالمية؛ فبسبب التغيرات الدولية التي غيرت في النظام الدولي، إذ أصبح نظاماً عالمياً ثنائي القطبية – تغيرت طبيعة التحالفات الدولية، لتغدو أنها:

- أصبحت تدور حول قطبين فقط (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي).
- اتخذت طابعاً عالمياً لا ينحصر بقارة معينة، خلافاً للطابع الأوروبي الذي ميزها في النظام السابق.
- تعتمد على الأسس الأيديولوجية في بنائها.
- ما زالت عسكرية ومحكومة بعلاقات ردع نووي.
- كان بعضها مؤقتاً (حلف بغداد، حلف السياتو، حلف وارسو)، وبعضها الآخر حافظ على استمراره (حلف الناتو وحلف الأنزوس)، إلا أنها أصبحت جامدة بعض الشيء بسبب القيود الأيديولوجية؛ بحيث يصعب الانسلاخ عنها، أو الانضمام إليها.

وأخيراً ومع انهيار الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة، وتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدولي، نلاحظ أن التحالفات الدولية قد دخلت مرحلة جديدة من تطورها، بحيث أصبحت تتميز بأنها:

- تدور حول قطب واحد يهيمن على النظام العالمي (الولايات المتحدة).

– أصبحت تُفعل عالميتها من خلال نشاطها العالمي غير المنحصر بمنطقة جغرافية محددة.

– تخلت عن طبيعتها الأيديولوجية التي وسمتها خلال الحرب الباردة لصالح اعتبارات قائمة على المصالح وليس على الأيديولوجية بالدرجة الأولى.

– أن جوهرها اقتصادي وأنها ذات علاقات ردع اقتصادي موجه للخصوم والحلفاء؛ نظراً لحالة الاعتماد المتبادل والتضامن السياسي التي تربط أعضاءها؛ بحيث تكون فيه المقومات العسكرية مجرد جانب إجرائي يمكن استخدامه للحفاظ على استقرار النظام الدولي المهيمن عليه من جانب الدول الغربية، خاصة أن الطبيعة العسكرية للحلف التي كانت السمة الرئيسة في علاقة الحلفاء قد فقدت ميزتها في ظل تنامي أهمية قواعد القوة الكامنة (الاقتصادية والتكنولوجية).

– أصبحت شبه دائمة نظراً للمصالح التي تجمع أعضاءها، التي أبقت أيضاً على حالة الجمود في الدخول فيها أو الخروج منها. فالانضمام إليها يتطلب جملة من الاعتبارات المشروطة، والخروج منها يفقد الدولة الراغبة بذلك الكثير من المزايا.

المراجع :

إسماعيل صبري مقلد (1979). **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: المكتبة الأكاديمية.

البنك الدولي (2011). **نشرة عن الناتج المحلي العالمي**. متاح على موقع البنك الدولي: Data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries

جريدة الدستور الأردنية (1995)، عدد 10171، 16. 12.

حقائق أساسية عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي. (الموقع الرسمي للمنظمة، تاريخ دخول الموقع 12/2012)، متاح على:
www.odkb <http://www.odkb>.gov.ru/start/index-engl.htm

رضوان العبد الله (1994). الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، عمان: الجامعة الأردنية، **وقائع مؤتمر العرب في الاستراتيجيات الدولية**: 65–73.

ريمون حداد (2000). **العلاقات الدولية**. بيروت.

زايد عبيد الله مصباح (2002). **السياسة الدولية: النظرية والممارسة**. طرابلس: دار الرواد.

سموحي فوق العادة (1987). **معجم الدبلوماسية والشؤون المالية**. بيروت: مكتبة لبنان.

السيد مصطفى أبو الخير (2005). **النظرية العامة للأحلاف العسكرية**. القاهرة: إيتراك للنشر.

عبدالقادر محمد فهمي (1997). **النظام السياسي الدولي : دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة**.

علي الدين هلال (1995). النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، **مجلة عالم الفكر**، (3): 9–24.

عمارعلي حسن. (2002). العالم العربي والنظام الدولي بعد 11 سبتمبر، **مجلة شؤون عربية**: 154–176.

كاظم هاشم نعمة (1992). **الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية**. بغداد.

محمد دياب (1994). النظام العالمي الجديد: سمات المرحلة الراهنة، **مجلة العربي**، (433): 26–30.

محمد طه بدوي (1972). **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. بيروت: دار النهضة العربية.

محمد عزيز شكري (1978). الأحلاف والتكتلات الدولية في السياسة العالمية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، **عالم المعرفة**.

ممدوح منصور (1997). **سياسات التحالف الدولي**. جامعة الإسكندرية.

نازلي معوض أحمد (1993). الأحلاف العسكرية والتحولات العالمية المعاصرة، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، المعهد العربي للدراسات الدولية، (1–2): 31–35.

ناصيف يوسف حتى (1995). أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟ **مجلة عالم الفكر**، 23(3/4): 97–121.

وليد عبد الحي (2011). **انعكاسات العولمة على الوطن العربي**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

Alexender, D. (2012). U.S. lifts ban on New Zealand warships, New Zealand keeps nuclear-free stance, *Chicago tribune Newspaper*, on 21/09/2012, Retrieved from www.chicago < http://www.chicago > tribune.com

Dinerstein, H. (1965).The transformation of alliance systeme. *The American Political Science Review*, LIX (3), 589-601.

Erdogan, K. (2010). *Doubling NATO: Functional and geographical enlargement of the alliance*, Doctoral thesis, Old Dominion University, Pro Quest Dissertations and Thesis, (Document ID 3407396).

Flechtner, S. (2006). European Security and Defense Policy: Between Offensive Defense'' and Human Security''. *Internationale Politikanalyse*, Friedrich-Ebert-Stiftung. Bonn. Retrieved from http://library.fes.de/pdf-files/id/04139.pdf.

Geeraerts, G. (2011). China, the EU, and the New Multipolarity, *European Review*, 19 (1), 57-67.

Goodlad, G. (2012). Alliances and warfare 1792-1945, *History ReviewIssue*, 72, 46-50.

Holsti, K. J. (1967). *International Politics: A framework for analysis*, New Jersey: Prentice Hall.

Huntington, S. (1999). the Lonely Superpower*, Foreign Affairs*, 78(2), 35-49.

Interview mit Robert Kagen. (2008). Russland und China betrachten den Westen als feindlich, *Der Spiegel, Retrieved* from http://www.spiegel.de/kultur/literqtur/is[p;otvprdenker-kagan-russland-und-china-betrachten-den-westen-asl-feindlich-a-566165.html

Kegly, Ch. (1989). *World politics trend and transformation*, U.S.A: Macmillan education LTo, third edition.

Leeds, A. and Mattes M. (2010) Alliance politics during the Cold War: Aberration, New World Order, or continuation of history? *Conflict Management and Peace Science*, 24 (3), 183-199.

Mastanduno, M. Realist view: Three images of the coming international order, in: T. V.

Paul and John A. Hall. (1999). *International Order and the Future of World Politics*, Cambridge University Press, 19-36.

Ortel, J. and Varwick J. (2008). NATO und Vereinten Nationen, *Zeitschrift der Vereinten Nationen*, 4, 160-166.

Osgood, R. (1968). *Alliances and American Foreign Policy*. Paltimore and London: The Johns Hopkins press.

Roy, A. (1994). *International relations Since 1919*, World press, Callcutta.

Schmidt, S. (2005), westlische Verteidigungsbuendnis mit vier Buchstaben, *UBWV*, 9, 331-340.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) Yearbook. (2012). *The Military Report*, Stockholm, Retrieved from www.sipri.org/yearbook <http://www.sipri.org/yearbook>.

Terttrais, B. (2004). The changing nature of military alliances, *the Washington Quarterly*, 27(2), 135-150.

Walt, S. M. (2009). Alliances in a Unipolar World, *World Politics*, 61(1), 86-120.

Yelmas, M. E. (2008). The New World Order: An Outline of the Post-Cold War, *Turkish Journal of International Relations*, 7 (4), 44-58.

قدم في: ديسمبر 2012
أجيز في: مارس 2013

The Impact of the International Structurals Change on the Development of the Phenomenon of International Alliances 1648 - 2012

Kheir S. Diabat*

This study discusses the changing nature of international alliances in context of the change of the international system throughout three historical periods, beginning with the Multi = polar Internatnional European System (1648-1945), followed by the Global Bipolar System (1945-1991), and finally with the New World Order, which started at the end of the Cold War in 1991 and continued to the rime of this study in 2012. The study starts with a theoretical introduction depicting the phenomenon of international alliances and workd order. It further seeks to identify the chief alliances formed within the various historical periods, so as to elucidate the nature and features of these alliances; hence be able to examine them at the enf of the study from a comparative perspective.

Keywords: International alliances, International system.

- Dept. of political Science, Yarmouk University, Jordan.